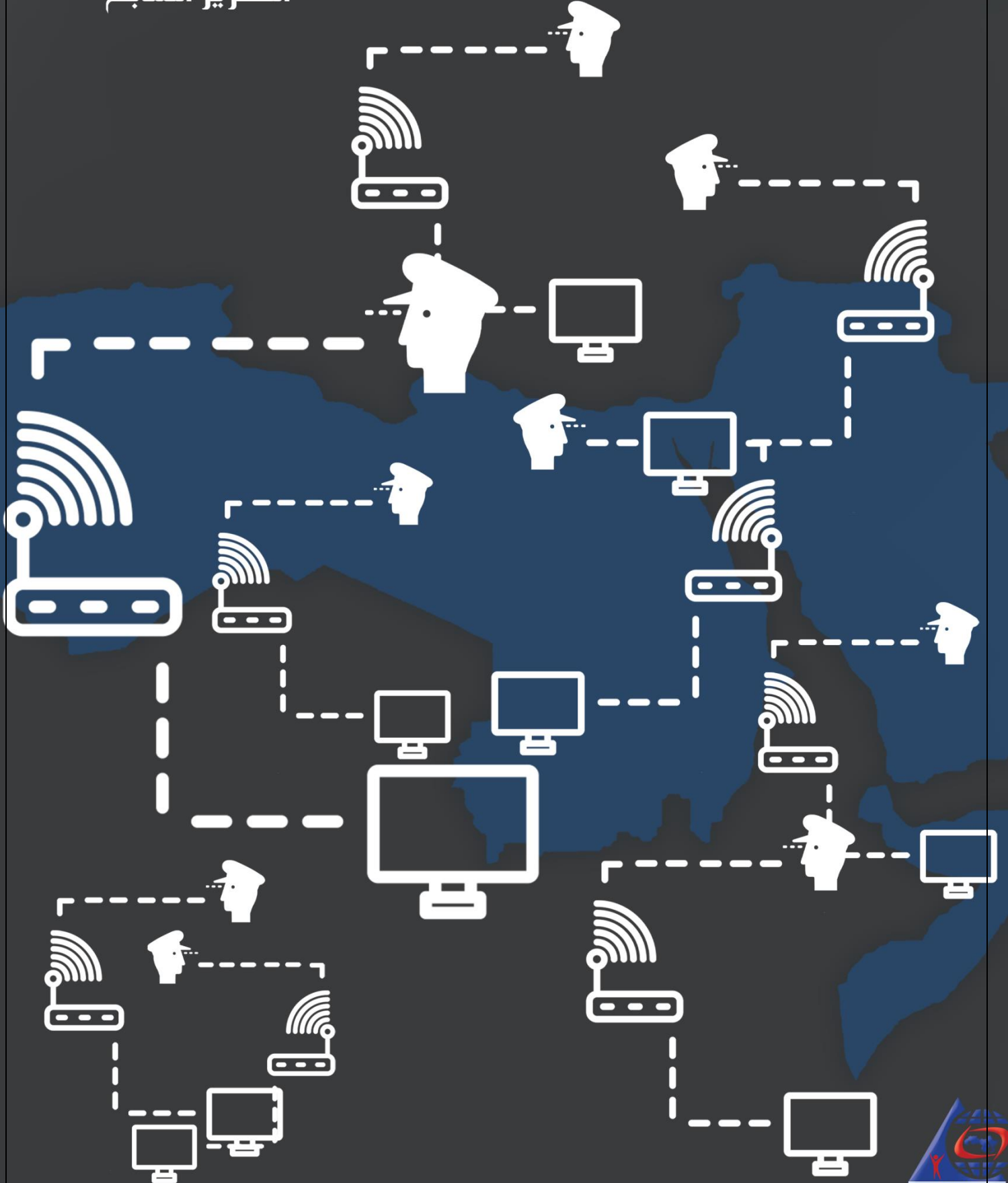


يرى ويسجل.. الإنترنت فى العالم العربى

" التقرير السابع "



يرى ويسجل . . الإنترنت في العالم العربي

" التقرير السابع "

مقدمة

لولا الانترنت لاستتب الأمر للحكومات العربية بكل ما عهد عنها من قمع واستهانة بسيادة القانون وعداء لحرية التعبير، فالمعركة لم تنتهي، بل هي تشبه النيران المكتومة تحت الرماد، قد يصدر عنها بعض الدخان ليظنها البعض قد انطفئت، لكنها مازالت مشتعلة، فالشعوب ليس مقدرًا لها الحياة تحت الاستبداد.

باستثناءات بسيطة، غابت أو غيبت احزاب وحركات المعارضة عن الساحة، وبقيت معارضة الجمهور، المواطنين، على الانترنت، ليصبح هو ليس فقط ميدان الصراع بين حكومات تعادي الديمقراطية وجمهور متعطش لها، لكنه ايضا أداة بيد من يتطلع للامام والمستقبل والنور، بيد الجمهور، ولاسيما الشباب.

هذا باختصار ما ينبئنا عنه تقرير الانترنت السابع للشبكة العربية.

ومنذ صدر التقرير الاول عن الانترنت والحكومات العربية في يوميو 2004، حيث اعتادت الشبكة العربية أن تصدر تقريرها نحو كل عامين، فإن المعركة مازالت مستمرة، لم يحسم الامر لأي من طرفي النزاع، الحكومات بمؤسساتها المختلفة، والشعوب باستخدامها الانترنت ورغبة التغيير.

فالانترنت يرى ويسمع ويسجل كل شاردة وواردة، سواء اخبار أو آراء أو فيديو أو صورة، ومهما حاول البعض أن يحذف ويمحو تنصلا من موقف أبداه أو خبر نشره أو رأي اعلنه أو فيديو بثه، فهو يظل موجود ومتاح، وبيعض البحث الدقيق سوف يجده، الانترنت أرشيف حي، لا يموت

أكثر من نصف سكان العالم العربي يستخدمون الانترنت، وأكثر من الثلث يستخدم شبكة فيسبوك،

فبين نحو 420 مليون مواطن عربي، يتجاوز عدد مستخدمي الانترنت 220 مليون، ونحو 159 مليون مستخدم للفييس بوك.

انتكست الثورات العربية، لكنها لم تمت، ثورات الكرامة والعدالة الاجتماعية لا تموت، قد يخفت صوتها، لكنها لا تزول، واذا كانت الموجة الأولى التي شملت 6بلدان " تونس، مصر، اليمن، سوريا، ليبيا، البحرين" قد خبت بعض الشيء " باستثناء تونس"، فالموجة الثانية ليست منبته الصلة بالموجة الأولى " الجزائر، السودان، العراق، لبنان".

ودائما كان الانترنت حاضرا ويساعد ويدعم مطالب التغيير، سواء فيسبوك أو تويتر أو يوتيوب، فضلا عن عشرات اومئات المواقع المستقلة التي تقدم اعلام يسعى بجدية للعمل المهني الذي اطاحت به سيطرة الحكومات العربية، سواء بالحذف والمنع أو الحجب والتشهير أو السطحية وتمجيد الحاكم، كل حاكم.

الحجب لم يفيد، الجمهور مازال يشارك في صناعة الاخبار وتدقيق المنشور، والخبر المحجوب في موقع أو جريدة، سوف تجده على موقع اخر او على شبكات التواصل الاجتماعي.

رغم ان هذا الجمهور الذي يستخدم الانترنت كوسيلة للتغيير، يدفع الثمن! فأكثر من 70% من سجناء الرأي، وكان رأيهم سببا في ملاحقتهم، كتبوه على الانترنت.

كله على الهواء،

وكما يقول المثل العربي الشهير : الشمس ما تتغطاش بالغربال.

وكذلك الانترنت لا يعموقه حجب أو منع.

فالانترنت يرى ويسجل ، ويتيح لمن يرغب المعلومة والرأي والخبر.

مصر : النفق المظلم

1- نظرة عامة

مزيد من المنع والملاحقات القانونية والأمنية لنشطاء الإنترنت، هذا أبرز ما يميز وضع الإنترنت في مصر منذ عام 2017، حيث سن قوانين مخصصة وتشكيل مجالس محكمة والتوسع في الملاحقات الأمنية والتهديدات، وصولاً لسياسات الحجب بشكل غير عقلاني أو منطقي ، حتى لحكومة تعادي حرية التعبير.

وكغيرها من الحكومات البعيدة عن الديمقراطية ، ترغب الحكومة المصرية في الاستفادة من الإنترنت ، لكن وفق تصور لها فقط ، وهو الاقتصاد وتوفير الخدمات التي يتيحها ، دون أن تسمح للمواطنين بالاستفادة منه وفق تصورهم ، لسبباً في النضال الديمقراطية والتعبير عن الرأي. لذلك باتت مصر ، التي يبلغ عدد سكانها نحو 100 مليون ، شبه خالية من الصحافة المستقلة بشكل حقيقي وليس مجازي ، والقلة من المواقع التي تحظى بمهنية مصداقية ، باتت محجوبة عن المتصفحين في مصر.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نمو أعلى من كافة قطاعات الدولة حيث بلغ نحو 16.4%، وبلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في إجمالي الناتج المحلي نحو 8%، وذلك وفقاً لمؤشرات الأداء الاقتصادي للربع الثاني من العام المالي الحالي 2018-2019 والتي أعلنتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.¹ إلا أن هذا لم ينعكس على تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت ، حيث توقف عددهم عند نحو 56 مليون مستخدم ، ويبدو أن ضعف الخدمة بالإضافة إلى التوسع في ملاحقة المنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي ولاسيما فيسبوك ، كان ضمن الأسباب الهامة في توقف عدد مستخدمي الإنترنت عند هذا الرقم منذ عام 2017.

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

مع قانون مكافحة جرائم الإنترنت الذي تم إقراره في أغسطس 2018، فإن حوالي 45% من المصريين "مستخدمو الإنترنت في مصر" معرضين لأسباب مختلفة للحبس وللغرامات بسبب الإدلاء بأرائهم السياسية أو الدينية على صفحات التواصل الاجتماعي، بالإضافة لتجريم أوجه عديدة من استخدام الإنترنت ، هذا بالإضافة لقوانين تنظيم الصحافة والإعلام التي شملت عقوبات من حبس وغرامة وحجب للمواقع والمدونات وحتى الصفحات الشخصية.

نشرت الجريدة الرسمية في العدد 32 مكرر ج، الصادر في 14 أغسطس 2018 نصوص القانون رقم 175 لسنة 2018، المعروف باسم مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بعد أن تم مناقشته في البرلمان في إبريل من العام نفسه، وحتى نهاية سبتمبر 2019 فإنه لم يصدر بعد اللائحة التنفيذية الخاصة به، وينص القانون على 29 عقوبة منها السجن من 3 شهور وحتى 5 سنوات، وأيضاً الغرامة التي تبدأ بـ 10 آلاف جنيه وحتى 20 مليون جنيه، كما يمنع القانون نشر أي معلومات عن تحركات الجيش والشرطة، أو نشر أفكار جماعات إرهابية -المصطلح الغير محدد في القانون-، كذلك يسمح القانون بحجب مواقع وصفحات على أساس تلك الاتهامات، ويحمل القانون أوجه واضحة للقمع الكامل

1 الهيئة العامة للإستعلامات، التخطيط: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتصدر القطاعات الأكثر نمواً بنسبة 16.4%، تم النشر في 2 فبراير 2019،

<http://www.sis.gov.eg/Story/182320/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-16.4%25?lang=ar> تم الإطلاع في سبتمبر 2019.

4- الشبكات الاجتماعية

ضمن نحو 56 مليون مستخدم للإنترنت في مصر ، يتصدر موقع فيسبوك الصدارة في عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية، حيث تقدر الشبكة العربية عددهم بـ 46 مليون مستخدم ، في حين يأتي موقع يوتيوب في المرتبة الثانية بنحو 35 مليون مستخدم ، كما تزايد عدد مستخدمي تويتر ليبلغ نحو 7,5 مليون مستخدم.

5- الحجب والرقابة

حجب ومنع ومحاولة لفرض ظلام كامل على حرية تداول المعلومات وسلب حرية استخدام الإنترنت ، هذا ملخص الوضع الخاص بالحجب والمراقبة في مصر منذ 2017 وحتى اليوم، وقد بلغ عدد المواقع المحجوبة، أعداد هائلة تجاوزت الـ 500 موقع إلكتروني محجوب في مصر من شهر مايو 2017 وحتى سبتمبر 2019، منهم 108 موقع صحفي، والباقي بين مدونات ومواقع حقوقية ومواقع خدمات ، ومنمن أشهر المواقع الصحفية المحجوبة جميع مواقع مجموعة الجزيرة الإعلامية والجزيرة الوثائقية والجزيرة الإنجليزية، موقع عربي 21 الإخباري، موقع ساسة بوست، موقع مدى مصر ، موقع مصر العربية، موقع جريدة العربي الجديد الذي يبيت من لندن، موقع جريدة البديل، موقع جريدة البداية، موقع جريدة بوابة بناير، موقع حركة حركة شباب 6 أبريل الإخباري.

كما طال حجب مزودي الخدمات أنفسهم مثل موقع متصفح تور الذي يستعمله المتصفحون حول العالم لتجنب الحجب، وفي أغسطس 2017 بدأت السلطات المصرية في حجب المواقع التي تقدم خدمات VPN والبروكسي التي تساعد على تجاوز الحجب، وشمل عدد ضخم من المواقع حتى أن بعضها كان متوقف بالفعل من قبل الحجب!، وتم حجب موقع مشروع (i2p) وموقع مشروع (Free Internet) وهي مواقع تساعدك في استخدام شبكة الإنترنت مع الحفاظ على خصوصية ومجهولية المستخدمين.

كما حجبت السلطات المصرية أيضاً مواقع حقوق الإنسان، لا سيما المستقلة، ومنها موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمفوضية المصرية لحقوق والحريات ، وموقع منظمة هيومان رايتس وواتش ومنظمة مراسلون بلا حدود.

وقد حققت السلطات المصرية رقم قياسي في سرعة حجب موقع معارض، حيث حجبت السلطات المصرية موقع "كاتب" الصحفي في تسع ساعات فقط من انطلاقه!⁸

وزارة التربية والتعليم ونظام الامتحانات عبر الإنترنت

حاولت وزارة التربية والتعليم تطبيق نظام الإمتحان عبر الإنترنت باستخدام جهاز تابلت مخصوص تم توزيعه على الطلاب، وبدأت التجربة بطلاب الصف الأول في المدارس الثانوية في امتحاناتهم، وفشلت الوزارة في عقد امتحان اللغة العربية في الموعد المقرر له يوم 24 مارس 2019، واستمرت الإمتحانات تتعرض للمشاكل والتعطيل بسبب "وقوع السيستم، واشتكى الطلاب من عدم إمكانية الوصول لمنصة الامتحان الإلكتروني في النظام الجديد، وفسرت الوزارة هذا الفشل بأنه "بوقوع السيستم"⁹، ونتج عن هذا الفشل عدد من المظاهرات في 21 مايو في عدد من المحافظات من طلبة أولى ثانوي تعرضت للاعتداء الأمني وبعض الاعتقالات في صفوف الطلبة¹⁰.

[%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A](#) تم الإطلاع في سبتمبر 2019.

8 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، متجاوزا عداة تونس زين العابدين بن علي، ومملكة الظلام السعودي لحرية التعبير: نظام السيبي يحجب موقع كاتب بعد إطلاقه بـ 9 ساعات فقط، تم النشر في 25 يونيو 2018، <https://www.anhri.info/?p=183>، تم الإطلاع في سبتمبر 2019.

9 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الانترنت في العالم العربي خلال الربع الأول من عام 2019، <https://www.anhri.info/?p=7496> تم الإطلاع في سبتمبر 2019.

10 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مؤشر الاحتجاجات العمالية والاجتماعية خلال مايو 2019 <https://www.anhri.info/?p=8797> تم الإطلاع في سبتمبر 2019.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

قبل صدور قانون جرائم الإنترنت بشكل نهائي، رصدنا مئات الحالات لاعتقالات وأحكام ضد نشطاء وسياسيين ومواطنين فقد لإبداء رأي على صفحاتهم على مواقع التواصل، وبتهم تخص الإنترنت ووسائل التواصل بشكل عام، نحاول أن نذكر عدد مما رصدناه، ونذكر بعض الأمثلة بتهمة "إساءة استخدام وسائل التواصل الإجتماعية" و تهمة "نشر أخبار كاذبة".

- لا والنبي يا عبده، هو اسم حملة ساخرة ظهرت في نوفمبر 2017، لرفض ترشح السيسي لفترة رئاسية ثانية، وتم إلقاء القبض على مؤسس الحملة الصحفي "أحمد عبدالعزيز" و 28 شخص وإتهامهم بتهم مختلفة منها "نشر أخبار كاذبة" وكانت الحملة انتشرت على مواقع السوشيال ميديا وحدها وكانت تنتوي الانتقال للشارع وجمع توقيعات ضد ترشحه، قبل أن يتم إلقاء القبض عليهم واتهامهم في القضية رقم 1 لسنة 2018 جنائيات أمن دولة، وتم الحكم فيها بالسجن ل 9متهمين حضورياً 5سنوات من ضمنهم المؤسس، ومعاقبة 12متهماً غيابياً بالسجن 5سنوات، و5آخرين غيابياً بالسجن 15سنة من ضمنهم الفنان هشام عبد الحميد، وبراءة متهمين آخرين غيابياً.

- قضية إحتفالية حزب الكرامة والتيار الشعبي، في 25يناير 2019تجمع بعض النشطاء والسياسيين للإحتفال بذكرى الثورة في المقر الرسمي لحزب الكرامة، إلا أنهم فوجئوا بعدها بيومين أنه تم إلقاء القبض على 6من أعضاء الحزب، وانضم بعدها متهمون آخرون للقضية رقم 1739لسنة 2018حصر أمن دولة، وتتضمن تلك القضية اتهامات بنشر أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الإجتماعي، ولازالت قيد التحقيقات.

- ملك الكاشف، استخدام حساب على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك للإخلال بالنظام العام. التهمة التي اعتقلت على خلفيتها مع تهمة الانضمام لجماعة إرهابية ! ملك هي فتاة متحولة جنسيا في ال19من عمرها. ملك الكاشف تعرضت للحبس في ظروف غير مناسبة لحالتها بسبب منشوراتها على الفيسبوك لمدة شهرين تقريباً قبل أن يتم إخلاء سبيلها على نمة القضية نفسها السابق ذكرها رقم 1739لسنة 2018حصر أمن دولة. في يوليو 2019.

- القضية 621لسنة 2018حصر أمن دولة عليا، هي قضية أخرى بدأت في بداية عام 2018تم ضم متهمين فيها في أوقات مختلفة وتتضمن الاتهامات نشر أخبار كاذبة، ومن ضمن المتهمين مدون وناشط سياسي وطبيب أسنان ومحامي ومدقق لغوي وعدد متنوع من المهتمين بالشأن العام، ومن ضمنهم محمد خالد، الطالب الذي تم إلقاء القبض عليه على خلفية نشره فيديو على صفحته الخاصة على موقع الفيسبوك، ينتقد فيها إنتخابات رئاسة الجمهورية، وتم التحريض عليه من قبل الإعلامي أحمد موسى ليتم إلقاء القبض عليه بالفعل ليلتها!

- أمل فتحي، قضية رقم 7991لسنة 2018جرح المعادي، تم إلقاء القبض عليها على خلفية نشرها لفيديو تنتقد فيه موقف خاص بجريمة تحرش تعرضت لها وكانت في حالة إنفعال حاده، وانتقدت فيه أوضاع البلد بشكل عام، مما تسبب في الحكم عليها بعامين سجن وغرامة قدرها عشرة آلاف جنيه، والتهم كالعادة من ضمنها "إشاعة أخبار كاذبة عن طريق الإنترنت".

- النقابية سيدة السيد محمد فايد، والنقابي وجدي السيد علي، تم إلقاء القبض على النقابية سيدة فايد في القضية رقم 29377لسنة 2018جرح حلوان وتم اتهامها بنشر أخبار وبيانات كاذبة، وذلك بسبب انتقاد أوضاع التمريض في مصر على صفحتها الخاصة على موقع فيسبوك، وكذلك النقابي وجدي السيد في القضية رقم 5053لسنة 2018، والذي أتهم في نفس الواقعة أيضاً بنشر أخبار كاذبة.

- الكاتب محمود محمد إمام، المتهم في القضية رقم 1959لسنة 2018إداري الخصوص، والمتهم بإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل، وهذا على خلفية كتابته منشورات تنتقد النظام على صفحته الخاصة على الفيسبوك، واحتجز لمدة عام ونصف تقريباً حبس احتياطي ومازالت القضية قيد التحقيق حتى كتابة هذا التقرير.

• المحامي الحقوقي محمد رمضان، تم إلقاء القبض على المحامي الحقوقي محمد رمضان في القضية رقم 140 لسنة 2017كلي شرق نيابات جنابات الإسكندرية، ووجهت له النيابة عدة اتهامات منها إهانة رئيس الجمهورية، وإساءة استعمال وسائل الإتصال، وتم الحكم بمعاقبة محمد رمضان غيابيا، بالحبس 10سنوات غيابيا وإلزامه منزله 5سنوات، ومنعه من استخدام وسائل الإنترنت 5سنوات!، وقام بعمل إعادة إجراءات واستمر تداول القضية حتى يونيو 2018قررت المحكمة وقف نظر الدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية المرفوعة من دفاع المتهم،

وفي نهاية عام 2018تم إلقاء القبض على محمد رمضان مرة أخرى في القضية رقم 16576لسنة 2018منتزة أول، على خلفية نشر المحامي صورة له وهو مرتدي سترة صفراء كدعابة عابرة بعد مظاهرات فرنسا، وتم اتهمه مرة أخرى بعدة اتهامات منها نشر أخبار وبيانات كاذبة والتحريض على التظاهر!

لبنان: الجري في المكان

نظرة عامة

تحتكر الدولة اللبنانية ملكية البنية التحتية لوسائل الاتصال، ولكن رغم ذلك تعتبر أسعار الاتصالات والإنترنت من أعلى الأسعار في المنطقة العربية. ويرجع السبب في ذلك إلى تحميل المستخدم ضريبة القيمة المضافة، التي تمثل أعلى إيرادات الحكومة اللبنانية. هذا بالإضافة إلى زيادة تكاليف تشغيل شبكات الاتصالات والإنترنت، بسبب تفشي الفساد داخل الجهاز الحكومي. وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية سعت إلى تطوير البنية التشريعية، بما يتلائم مع شروط الشفافية في الإدارة وحق تداول المعلومات، من خلال إقرار القانون 28 لسنة 2017، المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات، إلا أن القانون ظل حبراً على ورق. وفي حين كان لبنان يعتبر من أكثر الدول العربية انفتاحاً، واحتراماً لحرية الرأي والتعبير، إلا أن هذه الفترة شهدت تراجعاً في حرية الرأي والتعبير بشكل عام، وحرية الإنترنت بشكل خاص، وتزامن ذلك مع تنامي نفوذ التيارات المحافظة والانتماءات الطائفية، وفرصها الرؤيتها على الحكومة اللبنانية.

1- التطورات في قطاع الاتصالات

تتطور البنية التحتية للاتصالات والإنترنت ببطء في لبنان، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها احتكار الحكومة لسوق الاتصالات، إلى جانب الفساد الإداري، والتقسيم الطائفي للحكم في البلاد. وتتحكم وزارة الاتصالات اللبنانية في البنية التحتية الأساسية لجميع شركات الاتصالات والإنترنت وغيرها، من خلال مؤسسة "أوجيرو" العامة المملوكة للدولة اللبنانية. وبموجب عقد اتفاق بين الحكومة وشركتي "MTC touch"، التي تديرها شركة "زين" الكويتية، وشركة "ALFA"، التي تديرها وتشغلها شركة "أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا" المصرية، تقوم هاتان الشركتان بإدارة وتشغيل شبكتي المحمول على أن تتحمل وزارة الاتصالات مصاريف التوسعة أو التجهيز. وأكد تقرير برلماني في 16 سبتمبر 2019، على ارتفاع أسعار اشتراك خدمات الهاتف وخدمات الإنترنت، التي تفرضها الحكومة لصالح الخزينة العامة، وهو ما يساهم في انخفاض استخدام اللبنانيين للإنترنت، كما أكد التقرير على زيادة نفقات التشغيل مقارنة بدول العالم، وغياب الرؤية الشاملة حول تغطية كامل الأراضي اللبنانية بخدمة أفضل للإنترنت بتكلفة أقل. ويقدر عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في لبنان بنحو 4.4 مليون مشترك تقريباً، بنسبة انتشار 64.7%، بينما يقدر عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت 890 ألف مشترك تقريباً.

2- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

أقر مجلس النواب، يوم 19 يناير 2017، قانون رقم 28، المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، ونشر في الجريدة الرسمية، في فبراير 2017. وأوجبت المادة السابعة من القانون على جهات الإدارة أن تنشر، على المواقع الإلكترونية التابعة لها، القرارات والتعاميم والمذكرات، وكذلك جميع العمليات التي بموجبها يتم دفع أموال عمومية تزيد عن خمسة ملايين ليرة لبنانية، باستثناء رواتب وتعويضات الموظفين. وفي المادة الثامنة، أوجب القانون على الإدارات نشر التقارير السنوية لها، وأوكل إلى الجهات المسؤولة عن الإشراف على القضاء مهمة نشر التقارير السنوية الخاصة به، ونصت المادة التاسعة على أن ينشر جميع ما سبق على المواقع الإلكترونية للإدارات المختصة.¹¹ كما صدق مجلس النواب اللبناني بتاريخ 24 سبتمبر 2018، على قانون رقم 81، بعنوان "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، ونشر القانون في العدد 45 من الجريدة الرسمية يوم 18 أكتوبر 2018، ودخل حيز التنفيذ في 18 يناير 2019، بعد ثلاثة أشهر من صدوره في الجريدة الرسمية.¹² ويتكون القانون من خمسة أبواب، يتضمن الباب الأول الأحكام القانونية المتعلقة بالكتابة والإثبات بالوسائل الإلكترونية، ويتعرض الباب الثاني للتجارة الإلكترونية، كما يتضمن الباب الثالث الأحكام القانونية المتعلقة بالنقل إلى الجمهور من خلال خدمة اتصال مباشر دون إفشاء الهوية. أما الباب الرابع فيتناول أسماء المواقع على شبكة الإنترنت، وتنظيم كيفية منح وإدارة أسماء المواقع المتعلقة بالنطاق اللبناني، أما الباب الخامس فيحدد أهداف معالجة المعلومات ذات الطابع الشخصي وضوابطها والمعالجات الممنوعة قانوناً.

11 قانون رقم 28، المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات، بموقع مجلس النواب اللبناني، تاريخ آخر زيارة 25 ديسمبر 2019

<https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/f2c40698-6987-4425-966a-185f270b11.df.pdf>

12 قانون رقم 81، المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، بموقع مجلس النواب اللبناني، تاريخ آخر زيارة 25 ديسمبر 2019

<https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/f67b348c-6d35-42a0-8ddb-c18bcc2a5e8d.pdf>

3- الشبكات الاجتماعية

يشكل إحصاء عدد سكان لبنان أحد أكثر المسائل حساسية، بل يمكن اعتباره من المحرمات، وذلك بسبب حالة الاحتقان الطائفي بين التيارات السياسية. وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن عدد سكان لبنان يصل نحو 6.8 مليون نسمة مابين مواطن ومقيم.¹³ وتشير التقديرات إلى زيادة بطيئة في عدد مستخدمي الإنترنت، فتظهر الأرقام أن عدد المستخدمين يقدر بنحو 5.5 مليون مستخدم. وفيما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي فقد أظهرت التقديرات تخطي عدد مستخدمي فيسبوك حاجز 3.8 مليون مستخدم، بينما استمر عدد مستخدمي موقع تويتر حول رقم 350 ألف مستخدم.

4- الحجب والرقابة

أثارت تقارير صحفية قضية استخدام شركة "ألفا" لتكنولوجيا الفحص العميق لحزم البيانات "DPI"، المجهزة لكشف بيانات المستخدمين وحركتهم، وعزم شركة "تاتش" على شراء هذه التقنية أيضاً. وتسمح هذه التقنية بتحديد وكشف سلوك مُستخدم الإنترنت من خلال الهاتف المحمول، مع ما يتضمّنهُ من تسجيل جميع التطبيقات والمواقع التي يزورها، فضلاً عن معرفة الجهات التي يتواصل معها عبر التطبيقات غير المشفرة.¹⁴ وخلال هذه الفترة استخدمت وزارة الاتصالات سياسة حجب المواقع الإلكترونية سواء لارضاء الجماعات المحافظة، أو لمنع الأصوات الناقدة والداعية إلى محاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال حجبت السلطات اللبنانية، يوم 21 أبريل 2019، موقع هذا لبنان "This is Lebanon.org"، المتخصص بتوثيق الانتهاكات بحق العاملات الأجنبيات في لبنان. كذلك أصدر مدير عام الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، باسل الأيوبي، يوم 24 مايو 2019، قراراً بحظر تطبيق المواعدة Grindr، المستخدم بكثرة في أوساط مجتمع الميم.

5- الملاحقة والتهديدات الامنية

9 قضايا تلاحق الصحفي فداء عيتاني على خلفية منشور فيسبوك استدعى القضاء اللبناني الصحفي "فداء عيتاني"، صباح 10 يوليو 2017، للتحقيق معه، قبل إحالته إلى "مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية"، في تسع دعاوى قضائية، أقامها ضده وزير الخارجية، جبران باسيل، بسبب تعليقات "عيتاني" على حسابه في موقع "فيسبوك"، انتقد فيها مسؤولين لبنانيين بسبب معاملتهم للإنسانية مع اللاجئين السوريين في لبنان، وكرر استخدام عبارة "بلاد بتسوى جبران باسيل، إنتوا أكبر قدر"، في ختام كل تعليق. ورفض عيتاني الاعتذار والتوقيع على عدم التعرض لباسيل، فتحوّلت الدعوى إلى القضاء، وتم الإفراج عنه بضمان محل الإقامة على ذمة القضية. سافر فداء عيتاني إلى بريطانيا طالباً اللجوء السياسي، ثم توالى الأحكام الغيابية الصادرة ضده. ففي 29 يونيو 2018 أصدرت القاضية المنفرد الجزائية في بعبدا، نادين نجم، حكماً غيابياً يقضى بحبس فداء عيتاني أربعة أشهر، وإلزامه بدفع مبلغ عشرة ملايين ليرة (6600 دولار تقريباً)، على سبيل التعويض، بزعم تعرضه للوزير جبران باسيل بـ"السب والقذف والتحقير" في وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بناء على شكوى تقدم بها المحامي ماجد بويز بوكالته عن الوزير باسيل. وصدر أحدث حكم رصده الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، على خلفية هذه القضية، في يناير 2019، وكان للقاضي الجزئي في بعبدا، أحمد شحادة، الذي قضى بسجن فداء عيتاني 22 شهراً وإلزامه بدفع غرامة مالية تصل إلى 75 مليون ليرة (حوالي 50 ألف دولار أميركي)، بتهمة "إهانة وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل".

استدعاء الناشطة هنادي جرجس بزعم تحقير رئيس الدولة استدعى مكتب جرائم المعلوماتية يوم 11 أغسطس 2017، الناشطة هنادي جرجس، 27 عاماً، بزعم "تحقير رئيس الدولة والسب والقذف والتشهير"، وذلك على خلفية تعليقات على حسابها في موقع فيسبوك تنتقد فيها وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل ورئيس الجمهورية ميشال عون. وبعد منتصف ليل 11 أغسطس، نقلت جرجس إلى سجن "حبيش"، رهن التحقيق وأحيل ملفها إلى النيابة العامة الاستئنافية في الشمال التابع له عنوان سكنها، ثم أعيد نقلها صباح يوم 12 أغسطس، إلى نظارة قصر العدل في طرابلس، إذ تسلم ملفها القاضي غسان باسيل. وفي 14 أغسطس 2017، تم إخلاء سبيل هنادي من قصر العدل في طرابلس على ذمة القضية بضمان محل الإقامة، وإحالة الملف إلى القاضي المنفرد الجزائي في طرابلس.

التحقيق مع الصحفي هاني النصولي بسبب تعليق على واتساب

13 تعداد سكان لبنان بموقع البنك الدولي، تاريخ آخر زيارة 25 ديسمبر 2019

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LB>

14 تقرير بعنوان "مغارة الاتصالات: صفقة مشبوهة ومخاوف من خرق أمني | من يراقب داتا الخلوي؟"، نشر بصحيفة الأخبار اللبنانية يوم 18 فبراير 2019، تاريخ آخر زيارة 26 ديسمبر 2019

<https://al-akhbar.com/Politics/266440>

مثل الصحفي هاني النصولي، مؤسس ومدير موقع "بيروت قضيتي" للتحقيق أمام المباحث العامة، يوم 19 سبتمبر 2018، واستمر التحقيق معه لمدة تزيد عن ثلاث ساعات في الدعوى المقامة ضده من السيد نادر الحريري "بتهم السب والقذف وإثارة النعرات الطائفية وتعكير صلات اللبنانيين مع دولة شقيقة"، وذلك بسبب تسجيل صوتي أرسله النصولي إلى جروب على تطبيق "واتساب" ينتقد فيه صورة لنادر الحريري وهو بصحبة رجل أعمال مقرب من السلطات السورية.

وأوضح المحققون للنصولي بأن نادر الحريري أدلى في نص الدعوى بأنه قد اعتزل العمل السياسي، لذا وقع النصولي تعهداً "بعدم التعليق على نشاطات نادر الحريري ما دام الأخير خارج العمل السياسي"، وانتهى التحقيق بإطلاق سراحه بضمان محل الإقامة.

اعتقال داوود مخبير بسبب فيديو على مواقع التواصل

اعتقلت قوة أمنية المواطن داوود مخبير، يوم 8 مايو 2019، بزعم "سب وإهانة رئيس الجمهورية"، وذلك على خلفية انتشار فيديو له يتوجه فيه برسالة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، وصهره وزير الخارجية جبران باسيل، يسجل فيها اعتراضه على إمداد خطوط الضغط العالي قرب المساكن في منطقة المنصورية، شمال بيروت بالقوة، وأعلن أسفه لانتخاب نواب التيار الوطني الحرّ، وإيصال الرئيس ميشال عون إلى سدة الرئاسة.

اعتقال عدنان فرحات بسبب رسالة على "واتساب"

اعتقلت الشرطة القضائية، يوم الاثنين 13 مايو 2019، المواطن عدنان فرحات، من حبّوش في قضاء النبطية، ويحمل الجنسية الأمريكية إثر انتشار رسالة صوتية له على "واتساب"، عبر فيها عن غضبه من السياسيين اللبنانيين عموماً، وانتقد بشكل خاص رئيس مجلس النواب نبيه بري وعائلته، وتم إخلاء سبيله، بعد يومين بكفالة مالية قدرها 500 ألف ليرة لبنانية (نحو 330 دولار أمريكي).

محاكمة محمد وهبة بتهمة تحقير رئيس الجمهورية

أوقف الأمن العام الشاب محمد وهبة، في مطار بيروت الدولي، يوم 18 يوليو 2019، وسلّمه للمخابرات لمحاكمته أمام القضاء العسكري بتهمة "تحقير وذم رئيس الجمهورية عبر اتهامه بالعمالة"، ونشر تعليقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من شأنها "إثارة النعرات الطائفية". وفي 30 يوليو أعلنت المحكمة العسكرية الدائمة عدم صلاحيتها لمحاكمة وهبة.

دعوى دار الصياد ضد جورج طرابلسي

أقامت إدارة دار الصياد للصحافة والنشر، خلال أغسطس 2019، دعوى قضائية على ممثلها في مجلس نقابة الصحافة جورج طرابلسي، أمام مكتب جرائم المعلوماتية، بزعم "السب والقذف والتشهير"، على خلفية نشر طرابلسي عبر حسابه الخاص على "فيسبوك"، صورة لمؤسس دار الصياد الراحل، سعيد فريجة، يلوم فيها أبناءه على ما وصل إليه حال الدار، وهو ما اعتبره القائمون على الدار إهانة موجهة إليهم.

المغرب : من الصحافة المحاصرة للإنترنت المقيد

1- نظرة عامة

ينمو عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة المغربية بشكل متسارع، وتعتبر المملكة من رواد الدول الأفريقية في الولوج للإنترنت، ولكن الأرقام تكشف ضعف البنية الأساسية للدولة فيما يخص الهاتف الثابت بشكل خاص، واحتكار شركة واحدة لاشتراك الهاتف الثابت في المملكة، وهو ما ينعكس أثره في صورة ضعف عدد مستخدمي خطوط الهاتف الثابت.

وفي حين أقر البرلمان تشريعات تعمل على حق تداول المعلومات ووقف الاحتكار، فقد أقر أيضاً عدداً من القوانين التي قيدت إنتاج المحتوى على الإنترنت من خلال قانون الصحافة والنشر، إلى جانب ملاحقة العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي والمدافعين عن حقوق الإنسان بتأليف الاتهامات على خلفية نشر آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

يبلغ عدد سكان المملكة المغربية نحو 36.6 مليون نسمة، ويقدر عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول بنحو 43.7 مليون مشترك، وعدد مشركي الهاتف الثابت نحو مليوني مشترك. في المقابل بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب نحو 23 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تصل نحو 63%، منهم نحو 21.4 مليون استخدم الهاتف المحمول في الولوج إلى الشبكة.

وتستحوذ شركة "اتصالات المغرب" (Maroc Telecom) التابعة لشركة اتصالات الإماراتية، على نحو 42.3% من سوق الاتصالات المغربية، تليها شركة "أورانج المغرب" التي تستحوذ على نحو 29.6%، أما شركة "وانا" التي تعمل تحت اسم العلامة التجارية للاتصالات المتنقلة "إنوي" (Inwi) فقد استحوذت على نحو 28.1% من السوق.¹⁵

وبينما تشكو شركات الاتصالات في المملكة من احتكار شركة اتصالات المغرب لاشتراك الهاتف الثابت في المملكة، إلا أن الحكومة المغربية وقعت عقداً جديداً مع الشركة بقيمة عشرة مليارات درهم مغربي (نحو مليار دولار) من أجل تطوير البنية التحتية للاتصالات على مدى ثلاثة أعوام.¹⁶

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

15 تقرير في موقع أسواق العرب بعنوان "المغرب يُنظّم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإندماج في اقتصاد المعرفة العالمي"، تاريخ النشر 22 مايو 2019، تاريخ آخر زيارة 20 نوفمبر 2019

<https://www.asswak-alarab.com/archives/17818>

16 خبر في موقع البيان الاقتصادي تحت عنوان "«اتصالات» المغرب تبرم صفقة بمليار دولار"، تاريخ النشر 27 أغسطس 2019، آخر زيارة بتاريخ 20 نوفمبر 2019

<https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-08-27-1.3635062>

دخلت تعديلات مدونة الصحافة والنشر، التي قننت حجب آلاف المواقع الإلكترونية، إلى حيز النفاذ يوم 15 أغسطس 2018، وتشكل المدونة من ثلاثة قوانين هي "قانون الصحافة والنشر رقم 88.13"، والقانون 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، والقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.

ويحتوي قانون الصحافة والنشر على العديد من المواد التي تقيد إنشاء وإدارة الصحف الإلكترونية من بينها أنه اشترط أن يكون لكل مطبوع دوري أو صحيفة إلكترونية مديراً للنشر واشترط أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية أو شهادة متخصصة في مجال الصحافة، وأن يكون حاصلًا على صفة صحفي مهني. بينما لم يشترط القانون القديم سوى أن يكون لكل جريدة أو مطبوع دوري مدير للنشر.

وعلى جانب آخر فقد صدق مجلس النواب في جلسة عمومية، يوم الثلاثاء 24 يوليو 2018، على مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، ونشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 فبراير 2019. واستحدث القانون مؤسسة عامة جديدة تحت اسم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وتكون هذه المؤسسة تابعة لرئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتهدف هذه المؤسسة إلى إعداد الدراسات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بقطاع المواصلات، وتتولى مراقبة النصوص التنظيمية. ويتمحور القانون بشكل أساسي حول ضرورة إخبار مستخدمي وسائل الاتصال بالشروط العامة والتعاقدية للعروض والخدمات المقدمة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، وإلزام شركات الاتصالات بالعمل على إيجاد حلول عملية لإشكاليات التواصل والاتصال الرقمي عبر ربوع المملكة خاصة المناطق النائية، وأخيراً تفعيل تدابير تهدف إلى تسهيل إدخال خدمات جديدة، وتشجيع تكيف أسواق الاتصالات مع التطورات التكنولوجية.¹⁷

كما صدق البرلمان يوم الثلاثاء 6 فبراير 2018، على أول قانون تعرفه المملكة لتنظيم كيفية الحصول على المعلومات والوثائق الموجودة في حوزة الإدارات والمرافق العامة، والمؤسسات النيابية، وهو القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ودخل القانون حيز النفاذ في يوم الثلاثاء 12 مارس 2019، بعد سنة من نشره بالجريدة الرسمية رقم 6655.¹⁸

4- الشبكات الاجتماعية

17 النصوص المصادق عليها - موقع مجلس النواب "مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات" تاريخ النشر 24 يوليو 2018، آخر زيارة 20 نوفمبر 2019

<http://www.chambredesrepresentants.ma/ar/النصوص-التشريعية/مشروع-قانون-رقم-12112-يقضى-بتغيير-وتتميم-القانون-رقم-2496-المتعلق-بالبريد>

18 النصوص المصادق عليها - موقع مجلس النواب "مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات" تاريخ النشر 6 فبراير 2018، آخر زيارة 20 نوفمبر 2019

<http://www.chambredesrepresentants.ma/ar/النصوص-التشريعية/مشروع-قانون-رقم-3113-يتعلق-بالحق-في-الحصول-على-المعلومات-0>

بيدي المغاربة اهتماماً خاصاً بوسائل التواصل الاجتماعي وخاصة بعد تضيق الخناق على المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام التقليدية، واستخدم نشطاء موقع التواصل فيسبوك في نقل أحداث مقاطعة ناصر الزفزافي لإمام المسجد في الحسيمة، كما استخدموه في البث المباشر للمسيرات والمظاهرات الاحتجاجية في حراك الريف. واستخدم نشطاء الحركات الاجتماعية أيضاً مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الدعاية وكسب التأييد لحركة مقاطعة منتجات ثلاث شركات في أبريل 2018، بعد احتكارها الأسواق وفرض أسعار احتكارية لمنتجاتها.

وصل عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب لنحو 23 مليون مستخدم، وبذلك يكون معدل انتشار الإنترنت بالنسبة لعدد السكان (63 % تقريباً). ووصل عدد المشتركين في موقع فيسبوك، إلى نحو 15 مليون مستخدم، فيما وصل عدد مستخدمي موقع تويتر إلى نحو 400 ألف مستخدم.

5- الحجب والرقابة

في 15 أغسطس 2018، انتهت المهلة الثانية التي منحتها الحكومة للمواقع الإلكترونية لتقنين أوضاعها وفقاً للقانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، ومنذ بداية عام 2019، شنت الحكومة المغربية حملة واسعة لترهيب القائمين على المواقع الإلكترونية غير المرخصة لإغلاقها طواعية.

وفي 3 يوليو، قال وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج، أنه في سياق تطبيق قانون الصحافة والنشر، تم توقيف 1000 موقع إلكتروني "إرادياً" من طرف أصحابها، وأضاف الوزير أن السلطات المعنية ستلجأ إلى إصدار قرارات استعجالية ضد المواقع التي لا تحترم قانون الصحافة والنشر، مذكراً بأنه سيتم فرض غرامة قيمتها 20 ألف درهم (2000 دولار تقريباً) عن كل يوم تأخير.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

محاكمة نوال بن عيسى بسبب تدوينات حول حراك الريف

احتجزت الشرطة المغربية، الناشطة في حراك الريف، نوال بن عيسى، أربع مرات خلال الفترة بين يونيو وسبتمبر 2017، على خلفية تدوينات نشرتها على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، دعت فيها سكان إقليم الحسيمة إلى الانضمام إلى احتجاجات الريف، وأجبرتها السلطات المغربية على إغلاق حسابها الذي كان يتابعه ما يقرب من 80 ألف متابع من أجل الإفراج عنها وبالفعل اضطرت لإغلاق الحساب حتى تنتهي القضية ولكن ظلت القضية تلاحقها، حيث قررت النيابة العامة بمدينة الحسيمة تقديمها للمحاكمة وهي مطلق السراح، وفي 15 فبراير 2018، قضت المحكمة الابتدائية في الحسيمة بحبس نوال 10 شهور مع وقف التنفيذ، وتغريمها مبلغ 500 درهم (50 دولار تقريباً)، بزعم "إهانة رجال القوات العمومية أثناء أدائهم مهامهم والتجمهر في الطرق العمومية، والنظائر في الطرق العمومية بدون سابق تصريح والمساهمة في تنظيم مظاهرة غير مصرح بها والتحريض على ارتكاب جنایات أو جنح"، وفي 17 يناير 2019، أيدت محكمة الاستئناف في الحسيمة الحكم.

الحكم بحبس المدون محمد تغرة بسبب نشر فيديو على شبكة الإنترنت

قضت المحكمة الابتدائية بمدينة إنزكان في 18 أغسطس 2017، بحبس المدون محمد تغرة، المعروف بلقب "حمزة الحزين" لمدة 10 أشهر، وتغريمه 500 درهم (53 دولار أمريكي تقريباً) بتهمة "السب والقذف والتشهير برجال الدرك الملكي"، على خلفية قيامه بنشر مقطعاً مصوراً على شبكة الإنترنت يتضمن اتهامات بالرشوة والتزوير للشرطة بمركز خميس آيت عميرة والنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بإنزكان. وكانت أجهزة الأمن بأكادير قد اعتقلت محمد تغرة يوم الجمعة 4 أغسطس 2017.

حبس الناشط الحقوقي رشيد إيشي على خلفية التضامن مع معتقلي الريف

قضت غرفة الجنج بالمحكمة الابتدائية بصفرو (جنوب شرق مدينة فاس)، مساء 19 أكتوبر 2017، بسجن عضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة فاس - مكناس، رشيد إيشي، لمدة شهرين مع التنفيذ وتغريمه مبلغ 2000 درهم (212 دولار تقريباً)، بدعوى "التحريض على ارتكاب جناية بواسطة وسيلة إلكترونية"، و"التحريض على العصيان"، على خلفية آراء نشرها على حسابه في موقع "فيسبوك"، يدعو فيها للتضامن مع معتقلي الريف المغربي.

حكم بسجن المحامي عبد الصادق البوشتاوي على خلفية تدوينات في موقع "فيسبوك"

حكمت المحكمة الابتدائية بالحسيمة (شمال المغرب)، يوم 8 فبراير 2018، بسجن المحامي عبد الصادق البوشتاوي، عضو هيئة الدفاع عن معتقلي حراك الريف، لمدة عشرين شهراً مع النفاذ، ودفع غرامة بقيمة 500 درهم (50 دولاراً). بزعم "إهانة موظفين عموميين، والتحريض على المشاركة في مظاهرة غير مرخص لها، وتحقير أحكام قضائية"، وذلك على خلفية تدوينات نشرها على حسابه في موقع "فيسبوك" ينتقد فيها الأسلوب المتبع في التعامل مع الاحتجاجات السلمية بالريف، والاعتقالات في صفوف المحتجين، وسيظل البوشتاوي مفرجاً عنه إلى أن تنتهي جميع إجراءات التقاضي.

حكم بالحبس سنة ضد سفيان النكاد بسبب الدعوة للتظاهر على فيسبوك

قضت محكمة الاستئناف بمدينة تطوان (شمال المغرب)، يوم 11 فبراير 2019، بالحبس النافذ بحق الناشط سفيان النكاد، لمدة سنة وغرامة مالية قدرها 2000 درهم مغربي (نحو 208 دولار أمريكي)، بزعم "التحريض على الشغب والمس بأمن الدولة"، على خلفية نشره تدوينة على حسابه في موقع فيسبوك يدعو فيها للانضمام إلى مظاهرة احتجاجاً على مقتل الشابة حياة بلقاسم بسبب إطلاق البحرية المغربية النار على زورق إسباني كان يقلها ومجموعة من المهاجرين المغاربة.

القبض على محمد القصابي أيوب الكريني بسبب تدوينات رافضة لزيارة البابا فرنسيس

ألقت أجهزة الأمن بالرباط، يوم 30 مارس 2019، القبض على مقرئ يدعى محمد القصابي المشهور بـ"معتقلي المغرب"، إمام مسجد بمدينة تمارة (6 كم جنوب الرباط)، وشاب آخر يدعى أيوب الكريني، بسبب تدوينات لهما، رفضاً فيها لزيارة البابا فرنسيس للمغرب، ثم أفرجت عنهما في اليوم التالي.

الحكم بحبس الناشط حسن بنشعيب بتهمة الدعوة للتظاهر على فيسبوك

اعتقلت السلطات المغربية الناشط حسن بنشعيب يوم 23 مايو 2019، من أمام منزله، بمنطقة بني بويعاش في الحسيمة، وعرض على النيابة العامة في المحكمة الابتدائية بالحسيمة، في اليوم التالي بتهمة "الدعوة إلى المشاركة في تظاهرة غير مصرح بها، إهانة هيئة منظمة قانوناً، والتحريض على العصيان، التهديد بارتكاب جناية"، وذلك على خلفية تدوينات نشرها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" للتضامن مع معتقلي حراك الريف، وفي 3 يونيو 2019، قضت ابتدائية الحسيمة بحبس حسن بنشعيب، سنتين ونصف حبساً نافذاً.

محاكمة المدون عدنان أحمدون

مثل المدون عدنان أحمدون أمام النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بتطوان (شمال المغرب)، يوم 24 سبتمبر 2019، بتهمة التحريض على التظاهر على خلفية تدوينة حول حراك مدينة جرادة الواقعة في شرق المغرب في ديسمبر 2017، احتجاجاً على مقتل عمال مناجم فحم، وقررت النيابة الافراج عنه بكفالة مالية قدرها 2000 درهم (200 دولار تقريباً)، وحددت أولى جلسات المحاكمة يوم 8 أكتوبر 2019.

الكويت: تويتر يئن

1- نظرة عامة

يشغل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي حيز كبير من اهتمام الكويتيين ، حيث يعد الكويتيون من أعلى شعوب العالم اتصالاً بالإنترنت، ومن أعلى شعوب العالم استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، ولكن على الجانب الآخر تلاحق الحكومة الكويتية بلا هوادة نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وتعد الحكومة الكويتية من أكثر الحكومات العربية ملاحقة للمغردين على موقع تويتر، على خلفية نشر آرائهم. ومؤخراً طفت على سطح الأحداث قضية أصحاب الحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وكشف أصحاب تلك الحسابات العديد من قضايا الفساد، ووصلت القضية إلى أروقة مجلس الأمة بعد مطالبة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت بضرورة إصدار تشريع يضبط منصات التواصل التي تعج بتلك الحسابات.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

بلغ عدد سكان الكويت عام 2019، نحو 4.2 مليون نسمة، بينهم نحو 1.2 مليون كويتي، إلى جانب 3 ملايين وافد، وحققت البلاد نسبة انتشار هائلة لوسائل الاتصالات حيث بلغت عدد مستخدمي الهاتف المحمول نحو، 7.1 مليون مستخدم، بنسبة انتشار يصل إلى 169% تقريباً.

وتعتبر الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات هي المسؤولة عن الإشراف على قطاع الاتصالات ورقابته، وبخلاف الخطوط الهاتفية الأرضية التي توفرها وزارة المواصلات، تقوم ثلاث شركات بتشغيل خطوط الهاتف المحمول، هي شركة زين، المعروفة باسم "شركة الاتصالات المتنقلة - MTC" سابقاً، وأوريدو المعروفة باسم "الشركة الوطنية للاتصالات" سابقاً، و شركة الاتصالات الكويتية فيفا، وجميعها من القطاع الخاص، وتخضع لرقابة الهيئة العامة للاتصالات.

فيما يقدم خدمات الإنترنت 10 مشغلين هم (زين، فيفا، أوريدو، كواليتي نت، فاست تلكو، كميز، مدى، جلف نت، بي وايرلس، وزارة المواصلات)، وجميعهم من القطاع الخاص ويخضعون أيضاً لرقابة الهيئة.¹⁹

وباتت عمليات الاستحواذ على شركات الإنترنت، هي الشغل الشاغل لشركات الاتصالات المحلية، فقد استحوذت شركة الاتصالات الكويتية "VIVA" على شركة كواليتي نت، وسبقته شركة "Ooredoo" بالاستحواذ على شركة فاست تلكو.²⁰

19 الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، تقرير الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات 2018، آخر زيارة بتاريخ 25 نوفمبر <https://citra.gov.kw/sites/ar/ReportsNdata/CITRA%20Final%20Report%202018.pdf>

20 موقع الرأي بعنوان "استحواذ شركات الاتصالات على مزودي الإنترنت: اقتناص الرخصة الدولية ودخول المنازل عبر الهاتف"، تاريخ النشر 19 مايو 2019، آخر زيارة في 25 نوفمبر 2019

<https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=88bbce23-cd5e-4caf-b49d-ef56cd556311>

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

لم يخرج عن مجلس الأمة الكويتي أي قانون خاص بحرية الإنترنت خلال الفترة من مارس 2017، حتى سبتمبر 2019، ولكن القوانين المعيبة ظلت سارية، من بينها القانون رقم 63 لسنة 2015، والمعروف باسم قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلى جانب القانون رقم 8 لسنة 2016، بشأن الإعلام الإلكتروني، الذي ألزم الراغبين في إنشاء أو تشغيل المواقع والوسائل الإعلامية الإلكترونية بالحصول على الترخيص من وزارة الإعلام.

4- الشبكات الاجتماعية

يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الكويت حوالي 4.1 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تبلغ 98% تقريباً، وهي من أعلى نسب الانتشار في العالم، كما تعد الكويت من أكثر الدول استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، ويأتي موقع فيسبوك على رأس المواقع التي تحظى بشعبية كبيرة في البلاد حيث يبلغ عدد مستخدمي موقع فيسبوك نحو 3 ملايين مشترك، ويأتي تطبيق انستجرام في الترتيب الثاني من حيث عدد المستخدمين في الكويت حيث يبلغ عدد المشتركين نحو 1.8 مليون، بينما تأتي الملاحقة العنيفة للمغردين إلى تراجع عدد المشتركين في موقع تويتر ليصل إلى نحو 1.7 مليون مستخدم وهو ما دفع المغردين في الكويت إلى تدشين حملة على تويتر بعنوان "#التغريد_ليس_جريمة" تحظى بشعبية كبيرة للحد من التغول على حق المغردين في ابداء الرأي والنقد.

5- الحجب والرقابة

حجب المواقع الإلكترونية دون حكم قضائي بات شائعاً في الكويت، وأطلقت عليه الحكومة مصطلح "خدمة حجب المحتوى الإلكتروني"، وخصصت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات صفحة على موقعها لاستقبال الطلبات المتعلقة بحجب أي محتوى إلكتروني "يتعارض مع المصلحة العامة بما في ذلك الأخلاق العامة، أو تعاليم الدين الإسلامي، أو النظام العام، أو الأمن الوطني، أو غير ذلك مما هو محظور بموجب القوانين المعمول بها بدولة الكويت" حسبما ذكرت الصفحة.

وذكر تقرير صادر عام 2018، عن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أن 88%، من بلاغات حجب المواقع جاءت من الحكومة، وجهات خاصة، في حين وصلت بلاغات الأفراد نسبة 12%.

وجاء في مقدمة أسباب الحجب "الإخلال بالآداب العامة" بنسبة 43%، ثم مخالفة حقوق الملكية الفكرية بنسبة 27%، والإساءة للدين الإسلامي ومبادئ المجتمع 21%، ثم مواقع مراهنات بنسبة 9%²¹.

6- الملاحقة والتهديدات الأمنية

21 تقرير صادر عن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات 2018 نشر بموقع الهيئة، أخر زيارة بتاريخ 25 نوفمبر 2019 <https://citra.gov.kw/sites/ar/ReportsNdata/CITRA%20Final%20Report%202018.pdf>

براءة الملا من تهمة الإساءة إلى أمير الكويت والإساءة لمصر

قررت محكمة التمييز (أعلى درجات التقاضي في الكويت)، يوم 13 مارس 2017، رفض الطعن المقدم من النيابة العامة ضد النائب السابق صالح الملا، وأيدت قرار محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف ببراءته من تهمة الإساءة إلى أمير الكويت والإساءة لمصر على خلفية تغريدات أطلقها الملا في شهر يناير 2015، قبل زيارة الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" إلى الكويت، قال فيها "السيسي لا هلا ولا مرحبًا.. أهل الكويت أولى بملياراته".

أحكام جديدة ضد النائب السابق عبدالحميد دشتي

أصدرت عدة محاكم كويتية مختلفة عددًا من الأحكام بحبس النائب السابق في البرلمان عبدالحميد دشتي، المقيم حاليًا خارج الكويت بسبب تغريدات على تويتر، حيث أصدرت محكمة الجنايات في 26 مارس 2017، حكمًا غيابيًا بحبس دشتي، لمدة 3 سنوات بسبب تغريداته موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، على خلفية زيارة الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى الكويت، وفي 31 يناير 2018، أيدت محكمة الاستئناف الكويتية، حكم حبس دشتي، سنة مع الشغل والنفاد، بتهمة الإساءة إلى القضاء، وأحدث الأحكام صدر في 9 أبريل 2019، حيث قضت محكمة الجنايات بحبس دشتي لمدة 3 سنوات مع الشغل والنفاد عن تهمة الإساءة للسعودية من خلال شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر".

حبس رانيا السعد وصالح السعيد بزعم "الإساءة للسعودية"

قضت محكمة الاستئناف في 27 مارس 2017، بحبس المغردين رانيا السعد، وصالح السعيد 3 سنوات مع النفاذ بزعم التطاول على ملك السعودية عبر موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، وألغت المحكمة حكم أول درجة القاضي ببراءة رانيا السعد وصالح السعيد من تهمة الإساءة إلى المملكة السعودية على موقع التواصل الاجتماعي، الذي جاء بعد شكوى تقدمت بها السفارة السعودية يوم 27 أغسطس 2014.

النقض تؤيد حبس الشيخ عبدالله السالم الصباح

قضت محكمة التمييز (النقض) الكويتية، يوم 16 يوليو 2017، بحبس الشيخ عبدالله السالم الصباح، لمدة 3 سنوات مع الشغل والنفاد، بتهمة الإساءة إلى الذات الأميرية وعدد من الشخصيات، على خلفية نشر مقاطع مصورة له عبر موقع التواصل الاجتماعي (سناب شات) اعتبرتها السلطة مسيئة للذات الأميرية وبعض أفراد الأسرة الحاكمة.

واستمر الشيخ عبدالله في السجن حتى أفرجت عنه وزارة الداخلية في 14 نوفمبر 2017، بعد حصوله على عفو خاص إضافة إلى تنازل الشيخ محمد عبدالله.

حبس المحامي هاني حسين 5 سنوات بزعم إذاعة أخبار كاذبة

قضت محكمة الجنايات، في 8 أكتوبر 2017، بحبس المحامي هاني حسين 5 سنوات في البلاغ المقدم ضده من وزارة الصحة تتهمه بنشر أخبار كاذبة، بعدما نشر تغريدات على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" عن

وجود "طبيب بنغالي مزور يعمل في وزارة الصحة، وأنه أبلغ المسؤولين بوزارة الداخلية بهوية البنغالي واطلعهم على جوازي سفره الأصلي والكويتي المزور".

حكم نهائي بسجن 5 من أعضاء جروب الفنتاس

أسدلت محكمة التمييز (النقض) الكويتية يوم الاثنين 15 مايو 2017، الستار على قضية "جروب الفنتاس" التي تضم بين المتهمين فيها ثلاثة من العائلة الحاكمة هم عذبي فهد الأحمد الصباح ابن شقيق أمير البلاد، وأحمد الداود الصباح، وخليفة العلي الصباح، وسُلمت القضية إلى نيابة التنفيذ الجنائي التي طلبت من إدارة الإنترنت ضبط أعضاء الجروب الهارين خارج البلاد، بهدف تسليمهم إلى الكويت.

وقضت المحكمة بشكل نهائي بتأييد سجن عذبي فهد الأحمد الصباح، وأحمد الداود الصباح، وخليفة العلي الصباح، والمحامي عبدالمحسن العتيقي، والمحامي فلاح الحجرف، مدة 5 سنوات لكل منهم، بتهم "إذاعة أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالبلاد وأمنها"، و"الإساءة والتشهير والظلم برجال القضاء والتشكيك بدمهم المالية واتهامهم بالرشوة"، إلى جانب تهمة "إساءة استعمال الهاتف" على خلفية آراء نشرها النشطاء على تطبيق واتساب في جروب عرف باسم "جروب الفنتاس".

كما أيدت المحكمة براءة كل من فواز الصباح، ويوسف العيسى، ومحمد الجاسم، ومشاري بويابس، وأحمد سيار، وجراح الظفيري، وقررت عدم جواز النظر بطعن سعود العصفور، الذي أُلقي القبض عليه في 13 مارس 2017، ما يعني تأييد حكم حبسه سنة، في القضية نفسها. أما حمد الهارون، فلم يكن ضمن لائحة الطاعنين بالحكم، ولا يزال خارج البلاد، ولذلك يبقى الحكم الغيابي الصادر ضده بالسجن عشر سنوات، نافذا لحين عودته ومثوله أمام القضاء.

ملاحقة المغرد عبدالله الصالح بسبب تغريدات على موقع تويتر

لاحقت السلطات الكويتية المغرد الكويتي عبدالله محمد الصالح الذي يقيم حالياً في بريطانيا، بالعديد من القضايا على خلفية تغريدات نشرها على حسابه على موقع "تويتر"، حيث قضت محكمة الجنايات الكويتية، يوم 25 ديسمبر 2017، بحبس عبدالله، لمدة خمس سنوات مع الشغل والنفاد بتهمة "الإساءة إلى المملكة العربية السعودية" على خلفية تغريدات ومقاطع فيديو، نشرها عبر حسابه في "تويتر"؛ لانتقاد السعودية بسبب مقاطعتها لقطر. وفي 4 فبراير 2018، أصدرت محكمة الجنايات حكماً بسجن عبدالله لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاد، بتهمة الإساءة إلى الإمارات، وفي 28 أبريل 2019، قضت محكمة الجنايات تقضي بحبس عبدالله 5 سنوات مع الشغل والنفاد بزعم "نشر أخبار كاذبة".

أحكام غيابية بسجن المغرد صقر الحشاش لمدد تتجاوز 80 سنة

أصدرت المحاكم الكويتية عدة أحكام غيابية بسجن المغرد صقر الحشاش، المتواجد خارج الكويت بمدد تتجاوز 80 عاماً، وذلك على خلفية تغريدات نشرها على حسابه في موقع تويتر. فعلى سبيل المثال أصدرت محكمة الجنايات في 26 يوليو 2018 حكماً غيابياً بسجن "الحشاش" 10 سنوات بدعوى "الإساءة إلى الذات الأميرية"، وفي يوم 15 يناير 2019، قضت محكمة الجنايات غيابياً بسجنه خمس سنوات بزعم "تدوين عبارات مسيئة إلى مسند

الإمارة بحسابه في موقع "تويتر"، وفي 17 فبراير 2019، قضت محكمة الجنايات بحكم غيابي جديد ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاد، ومصادرة الهاتف المستخدم في قضية "العيب بالذات الأميرية".

حبس حامد تركي بويابس ومصادرة هاتفه

قضت محكمة الجنايات الكويتية، يوم 8 يناير 2018، بحبس الكاتب حامد تركي بويابس رئيس تحرير جريدة الشعب السابق سنتين مع وقف التنفيذ لمدة 3 سنوات على أن يلتزم حسن السير والسلوك، كما أمرت بمصادرة هاتفه بزعم "الإساءة إلى الذات الأميرية"، على خلفية كتابته عدة تغريدات في حسابه على تويتر.

اعتقال ناصر الدولية بزعم الإساءة للسعودية

اعتقلت أجهزة الأمن الكويتية، السياسي الكويتي وعضو مجلس الأمة السابق، ناصر الدولية، يوم 28 يونيو 2019، بزعم الإساءة للسعودية، على خلفية تغريدة نشرها على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، ثم أفرجت عنه النيابة الكويتية بكفالة مالية بعد يومين من اعتقاله.

حكم بحبس المغرد مساعد المسيليم 5 سنوات لانتقاده الإمارات

قضت محكمة الجنايات الكويتية يوم 27 مايو 2019، غيابيا بحبس الناشط والمغرد الكويتي مساعد المسيليم، لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاد، وغرامة 10 آلاف دينار (نحو 33 ألف دولار)، بزعم القيام "بعمل عدائي ضد دولة الإمارات والعيب بالذات الأميرية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استعمال الهاتف"، وذلك بسبب تغريدة له عن دولة الإمارات.

القبض على مرشح سابق بمجلس الأمة بزعم الإساءة للسعودية

ألقت السلطات الكويتية القبض على الناشط والمرشح السابق لـ "مجلس الأمة"، محمد خالد الهاجري، يوم 20 مايو 2019، لتنفيذ حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بزعم الإساءة إلى السعودية والأمير محمد بن سلمان، على وسائل التواصل الاجتماعي.

تونس: خطوتين للامام وخطوة للوراء

1- نظرة عامة

تخطو تجربة الديمقراطية في تونس ببطء، ولكن بثبات، في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية وتحدي العمليات الإرهابية، إلى جانب التأثير السلبي لشبكات المصالح الشخصية على اتخاذ القرار، في بلد ثار منذ أعوام قليلة ضد الحكم السلطوي. وقد كان لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بالغ الأثر في نجاح الثورة التونسية، التي كشفت عن قوة تأثير الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ومن ثم ازداد إقبال المواطنين التونسيين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعد الثورة.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

تقدر الاحصائيات عدد سكان الجمهورية التونسية بنحو 11.7 مليون مواطن. وشهدت الجمهورية التونسية بعد نجاح ثورتها، في 14 يناير 2011، طفرة كبيرة في عدد مستخدمي خدمات الاتصال عن بعد. فازداد عدد مستخدمي الإنترنت عامًا بعد الآخر، وأصبح الهاتف المحمول، والنفاد إلى شبكة الإنترنت، يشغل حيزاً كبيراً في حياة المواطن وعاداته اليومية. ويبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في تونس نحو 15.1 مليون مشترك، بينما يبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت نحو 1.4 مليون مشترك، وبلغ عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض نحو مليون مشترك.

ويضم قطاع الاتصالات، في تونس، أربع شركات، تقوم على تقديم خدمات الاتصالات، وهي شركة "اتصالات تونس"، وشركة "أوريدو تونس - تونيزيانا"، إلى جانب شركة "أورونج تونس"، بالإضافة إلى مشغل شبكة اتصالات افتراضية (MVNO)، وهي شركة "لايكا موبايل"، التي تقدم خدماتها عبر شبكة اتصالات تونس.²²

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

صدق مجلس نواب الشعب في جلسة عامة، يوم 16 مايو 2017، على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على انضمام تونس إلى الاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا، المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي، وبروتوكولها الإضافي رقم 181 الخاص بسلطات المراقبة وانسياب وتدفق البيانات عبر الحدود.²³

وتعد المعاهدة رقم 108، بتاريخ 28 يناير 1981، أول وثيقة قانونية ذات طابع إلزامي على الصعيد الدولي تلزم الدول الموقعة عليها باتخاذ الإجراءات اللازمة، على مستوى قوانينها الداخلية، لتطبيق المبادئ المقررة ضمن المعاهدة،

22 الموقع الاعلامي للهيئة الوطنية للاتصالات، صفحة المشغلين والتغطية، تاريخ الزيارة 26 ديسمبر 2019 <https://www.intt-info-conso.tn/ar/telephonie-mobile-operateurs-couverture>

23 قانون بالموافقة على انضمام تونس إلى الاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي، وبروتوكولها الإضافي رقم 181 الخاص بسلطات المراقبة وانسياب وتدفق البيانات عبر الحدود، موقع مجلس نواب الشعب، تاريخ آخر زيارة 26 ديسمبر 2019

وذلك حماية للحقوق الأساسية للأفراد إزاء "كتابة أو تسجيل أو حفظ أو تخزين أو دمج أو عرض أو إرسال أو استقبال أو تداول أو نشر أو محو أو تعديل أو استرجاع أو تحليل لبياناتهم الشخصية"، أو ما يطلق عليه اختصاراً "معالجة البيانات الشخصية".²⁴

كما صدق مجلس نواب الشعب في يوم 10 يناير 2019، على القانون الأساسي رقم 9 لسنة 2019، بتعديل القانون رقم 26 لسنة 2015، المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. وصدرت التعديلات بالجريدة الرسمية، في 29 يناير 2019. وشمل القانون العديد من التعديلات، منها ما يتعلق باعتراض الاتصالات، والاختراق الرقمي، حيث أتاحت فقرة جديدة في الفصل 54، للنيابة العامة، أو قاضي التحقيق، منح مأمور الضبطية القضائية، المكلف بمتابعة الجرائم الإرهابية، حق اعتراض اتصالات المشتبه بهم، في الحالات التي تقتضيها ضرورة البحث، وبناء على تقرير مسبب منه. كما أتاحت فقرة جديدة في الفصل 57، لمأمور الضبطية القضائية، اللجوء إلى الاختراق المباشر أو الرقمي بواسطة فرد أمن متخفٍ أو مخبر معتمد.²⁵

4- الشبكات الاجتماعية

تنوع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير، بين أوساط الشباب التونسي، فمنهم من استخدم هذه الشبكات في التعرف وعقد الصداقات، ومنهم من استخدمها في الحصول على الأخبار أو تداولها، ومنهم من استخدمها في الحصول عن فرصة عمل، كما استخدمها النشطاء في تنظيم الحركات الاجتماعية والسياسية، وكسب المزيد من المؤيدين.

وتدل أحدث الإحصائيات على زيادة عدد مستخدمي الإنترنت ليصل إلى نحو 7.9 مليون مستخدم في أقل تقدير، بنسبة انتشار 67.5%. كما تشير الأرقام إلى زيادة عدد مستخدمي فيسبوك ليصل إلى نحو 7.4 مليون مستخدم. بينما تشير الأرقام إلى تراجع عدد مستخدمي تويتر، ليصل إلى نحو 200 ألف مستخدم، حيث يتجه المستخدمون الجدد في الاتجاه نحو استخدام انستجرام الذي بلغ نحو 1.9 مليون مستخدم.

5- الحجب والرقابة

لم تعتمد الحكومة التونسية، خلال هذه الفترة، إلى سياسة حجب المواقع الالكترونية، ولم ترصد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان سوى بلاغين؛ الأول بحجب موقع الشارع المغربي، يوم 12 أكتوبر 2017، والآخر بحجب موقع "الحرية التونسية" الإلكتروني، في أوائل شهر سبتمبر 2018.

24 اتفاقية حماية الأشخاص تجاه المعالجة الألية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، موقع مجلس أوروبا، تاريخ الزيارة 25 ديسمبر 2019

<https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802e8630>

25 القانون الأساسي رقم 9 لسنة 2019، بتعديل القانون رقم 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، موقع مجلس نواب الشعب، تاريخ آخر زيارة 26 ديسمبر 2019

http://arp.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=101991&code_exp=1&langue=1

ولكن السلطات التونسية توسعت في ملاحقة نشاط مواقع التواصل الاجتماعي، والتصديق على مراسلي المواقع الالكترونية في الحصول على الاخبار من مصادرها الأولية. وعلى سبيل المثال فقد منعت قوات الأمن؛ الصحفي رشدي الجراي مراسل، منصة "أصوات مغربية"، من تغطية اشتباكات بين متظاهرين وقوات الأمن بشارع الحبيب بورقيبة، يوم 27 يناير 2018. كما منع مسؤول بوزارة التربية، مراسلة صحيفة "تونس الرقمية"، عفاف الودرنى، من تغطية تحرك احتجاجي لعدد من المعلمين، يوم 13 مايو 2019.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

تزايد قلق نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير، خشية تراجع حرية التعبير في تونس، بعد القبض على عدد من نشطاء الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومحاكمتهم، بسبب منشورات انتقدوا فيها بعض المواقف السياسية للحكومة، أو انتقدوا مسؤولين بالدولة. وعلى سبيل المثال فقد شهدت هذه الفترة:

استجواب مدير موقع نواة بسبب مقال حول قانون المصالحة

مثل سامي بن غربية، مؤسس ومدير الموقع الإخباري التونسي المستقل "نواة"، والممثل القانوني للموقع، يوم الاربعاء 3 مايو 2017، أمام فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة، للتحقيق معه بتهمة "سرقة واختلاس مكاتيب وإفشاء أسرار"، على خلفية مقال نشره الموقع، بتاريخ 21 أبريل 2017، حول تفاصيل خطة عمل رئاسة الجمهورية لتمرير صيغة معدلة من قانون المصالحة الاقتصادية، الذي ينص على التصالح مع المسؤولين المتهمين بالفساد وتلقي الرشاوى، في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، ووقف ملاحقتهم قضائياً، إذا ما أعادوا الأرصدة المسروقة.

القبض على الناشط والمدون قيس البوعزيزي

ألقت قوات الشرطة القبض على الناشط والمدون، قيس البوعزيزي، في مدينة سيدي بوزيد، يوم 14 يناير 2018، وتم التحقيق معه واحتجازه، لمدة 3 أيام، ثم تم الإفراج عنه، وذلك بعد نشره عدة تدوينات، على حسابه في موقع التواصل "فيسبوك"، يدعو فيها إلى التظاهر ضد الحكومة، بسبب الغلاء وإجراءات التقشف.

محاكمة المدون محمد الهمامي في قضية الوزير مهدي بن غربية

أصدرت المحكمة الابتدائية ببنزرت، في 17 أبريل 2018، حكماً يقضي بسجن المدون، محمد الهمامي، لمدة 8 أشهر، وغرامة مالية قدرها 120 ديناراً (نحو 43 دولار)، بزعم "سب وقذف" وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية وحقوق الإنسان، مهدي بن غربية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، في قضية رفعها ضده الوزير.

وكانت النيابة العامة قد أحالت المدون، محمد الهمامي، يوم 14 نوفمبر 2017، إلى المحكمة الابتدائية ببنزرت، وهو مطلق السراح للفصل في القضية. وقضت المحكمة غيابياً، يوم 16 نوفمبر 2017، بسجن الهمامي لمدة سنة.

إحالة الناشط السياسي طارق الغمري للقضاء

استدعت الشرطة بياجة عضو حزب المؤتمر، طارق الغمري، 3مرات، في الفترة من 5 إلى 10 سبتمبر 2018، وأحالاته للتحقيق أمام النيابة، بسبب تدوينات عبر "فيسبوك"، ضمن حملة "وينو البترول" المناهضة للفساد، ثم حُفقت معه النيابة وقررت إطلاق سراحه على ذمة القضية.

محاكمة عضو المكتب الوطني لحزب نداء تونس بسبب تغريدات على فيسبوك

ألقت قوات الأمن التونسي، مساء يوم الجمعة 7 سبتمبر 2018، القبض على مدير الموقع الإلكتروني "تونس اليوم"، وعضو المكتب الوطني لحزب نداء تونس، أديب الجبالي، من أمام منزله بأريانة، واقتيد إلى فرقة البحث الجنائي بحي الخضراء، بزعم التحريض على الحكومة، عبر تدوينات على موقع "فيسبوك"، وذلك على خلفية انتقاده لسياسات التحالف بين حزب النهضة الإخواني ورئيس الحكومة، يوسف الشاهد، على حسابه عبر شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

عرض الجبالي، يوم 10 سبتمبر 2018، على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بتونس، وقررت النيابة إحالته إلى المحاكمة وهو مطلق السراح. وفي 18 يناير 2019، قضت المحكمة الابتدائية بتونس، بالسجن 8 أشهر بحق أديب الجبالي، بزعم "التحريض على الحكومة ومحاولة إثارة الشغب".

محاكمة المدونة والناشطة السياسية أمينة منصور بسبب تدوينة فيسبوكية

أصدرت المحكمة الابتدائية بينعروس، يوم 13 سبتمبر 2018، حكماً بالسجن شهرين على المدونة والناشطة السياسية، أمينة منصور بسبب تدوينة عبر حسابها الشخصي على موقع "فيسبوك"، نقلت فيه معلومات تفيد بوجود شبهة فساد في هيئة الجمارك، وأطلقت المحكمة سراح أمينة انتظاراً للاستئناف على قرار حبسها.

محاكمة البرلماني ياسين العياري بسبب تدوينة على موقع فيسبوك

قضت المحكمة العسكرية في 1 نوفمبر 2018، بالسجن 3 أشهر مع الشغل والنفاد ضد النائب البرلماني والمدون، ياسين العياري، بزعم "الإساءة للمؤسسة العسكرية"، بعد تدوينة على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" واستأنف العياري على الحكم وتم تأجيل نظر القضية إلى 6 ديسمبر 2018. وقضت محكمة الاستئناف العسكرية بتونس بتعديل الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس وذلك بتخفيض مدة السجن من 3 أشهر إلى شهرين سجناً مع النفاذ.

سجن المدونة فضيلة بلحاج بسبب تدوينات فيسبوك

أصدرت دائرة الجرح بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم 16 فبراير 2019، حكماً بسجن المدونة فضيلة بلحاج، سنتين بتهم من بينها "الإساءة لموظف عبر شبكة الاتصالات" على خلفية رفعها رداً على رئاسة الحكومة بسبب تدوينات نشرتها على صفحتها الخاصة بموقع فيسبوك تنتقد فيها تعامل وزارة الداخلية مع ملف الإرهاب، وتحالف يوسف الشاهد رئيس الحكومة مع الإخوان المسلمين.

العراق : الفساد لا يستثني الانترنت

1- نظرة عامة

تعاني خدمة الاتصالات والانترنت في العراق من الضعف الشديد وزيادة أسعارها، وتعود أسباب تلك الحالة إلى عدة عوامل منها تدمير أجزاء من الشبكة على أيدي الجماعات المسلحة، وضعف الشركات المقدمة للخدمة، والصراعات بين أصحاب الأبراج الذين يمدون المواطنين بالخدمة، وتلاعب بعض الشركات النافذة في تهريب ساعات الإنترنت وإدخال ساعات مهربة، إلى جانب ضعف الحكومة بسبب استشراف الفساد، ونظام التقسيم الطائفي للسلطة، وتغليب المصالح الحزبية الضيقة. وتعد سرعة الانترنت هي التحدي الأكبر أمام المستثمرين في العراق، وتخسر الشركات والبنوك ووسائل الإعلام العراقية ملايين الدولارات نتيجة ضعف الإنترنت وانقطاعه بشكل متكرر نتيجة قرارات حكومية خاطئة.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

يعاني العراق من الاضطرابات السياسية منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، وهو ما انعكس على ضعف البنية التحتية والقانونية لقطاع الاتصالات. كما انعكست تلك الاضطرابات على سياسة الحكومة تجاه المستخدمين ومقدمي خدمات الاتصال والانترنت، فلم ترتق خدمات الاتصال إلى مستوى طموح العراقيين ولا يزال استخدام الإنترنت في العراق متواضعاً.

تختص كل من هيئة الإعلام والاتصالات، ووزارة الاتصالات بإدارة شركات الاتصالات والترخيص لها، وتقوم وزارة الاتصالات بتشغيل الشركة العامة للاتصالات والبريد، والشركة العامة لخدمات الإنترنت. أما بالنسبة للشركة العامة للاتصالات فهي المسؤولة عن شبكة الألياف البصرية، فيما تعامل الشركة العامة للاتصالات والبريد مع مشتركي خدمات واتصالات الإنترنت في العراق، وتوفر خدمة الإنترنت اللاسلكية للوكالات الحكومية.

تقدم 3 شركات خاصة خدمات الاتصالات في العراق هي (آسيا سيل، وزين العراق، وكورك تيلكوم)، ويقدر عدد المشتركين بين عدد سكان العراق المقدرين بنحو 40 مليون نسمة، في خدمات اتصالات الهاتف المحمول بـ 36 مليون مشترك، بينما يقدر عدد مشتركي الهاتف الثابت بنحو 2.1 مليون مشترك.

ويعاني مستخدمو الإنترنت في العراق من الساعات الوهمية التي تقدمها شركات الإنترنت، وارتفاع أسعار الخدمة، إلى جانب الانقطاع المتكرر لها.

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

يُطبق قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لسنة 1969، على مستخدمي الإنترنت. ويتضمن القانون العديد من مواد التشهير الجنائية التي تصل فيها العقوبة في قضايا النشر إلى الإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من العقوبات.

وتحاول الحكومات العراقية المتعاقبة، منذ عام 2011، تمرير قانون يمكنها استخدامه في السيطرة على حرية التعبير التي أتاحها استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي شجعت المستخدمين على إبداء آرائهم. حيث قدمت الحكومة في عام 2011، مشروع قانون "جرائم المعلوماتية" للبرلمان لمناقشته. ولكن تحت ضغط منظمات المجتمع المدني، اضطر البرلمان في 6 فبراير 2013، إلى رد القانون للحكومة لتعديله.

وفي 12 يناير 2019، بدأ مجلس النواب مناقشة قانون "جرائم المعلوماتية"، الذي قدمته الحكومة للنقاش أمام البرلمان. وانتهى المجلس من القراءة الأولى للقانون في نفس اليوم، إلا أن القراءة الثانية لمشروع القانون تم تأجيلها

بعد تصاعد الاحتجاجات الحقوقية ضده، مما دعا البرلمان إلى تكليف اللجان المعنية في المجلس بمراجعة القانون وإجراء التعديلات الضرورية على صياغته. وفي 14 مارس 2019، أدرج رئيس البرلمان محمد الحلبيوسي، بالفعل مناقشة مشروع القانون في جدول أعمال الجلسة، إلا أن لجنة حقوق الإنسان في المجلس تقدمت بطلب رفع فقرة مناقشة التقرير الخاص بمشروع القانون من جدول أعمال الجلسة، وهو ما تم بالفعل.

ويحتوي مشروع قانون جرائم المعلوماتية على أربعة فصول، يتضمن الفصل الأول منها التعاريف والأهداف، ويتضمن الفصل الثاني الأحكام العقابية، أما الفصل الثالث فإنه يتضمن إجراءات جمع الأدلة والتحقيق والمحاكمة، فيما يتضمن الفصل الرابع أحكاماً عامة وختامية.²⁶ ويعد القانون تقنياً لكتم الأصوات وتهديداً لنشطاء الإنترنت، حيث يحتوي القانون على العديد من التعبيرات المطاطة التي تفرض عقوبات قاسية بالسجن والمؤبد والغرامة ضد نشطاء الإنترنت على جرائم مبهمة مثل "المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا"، وجريمة "تكدير الأمن العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد"، وأيضاً "الإضرار بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة".

كما أنهى مجلس النواب، يوم 13 أبريل 2019، القراءة الأولى لمشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية. كما أنهى يوم 15 أبريل القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تمهيداً للتصويت عليهما في جلسة عامة.

4- الشبكات الاجتماعية

يعتمد العراقيون على شبكات التواصل الاجتماعي في تداول الأخبار، وتشكيل الرأي العام، وتنظيم الاحتجاجات الجماهيرية، في ظل غياب المنظمات الاجتماعية الفاعلة. وأدت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً فاعلاً في كشف الفساد الإداري، ومواطن الخلل في النظام السياسي في البلاد. وتقدر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عدد مستخدمي الإنترنت في العراق بنحو 11 مليون مستخدم، بنسبة انتشار 27.5% من عدد السكان، الذي يقدر بنحو 40 مليون نسمة، منهم نحو 9 مليون مستخدم لموقع فيسبوك، فيما يبلغ عدد مستخدمي موقع تويتر نحو 600 ألف مستخدم.

5- الحجب والرقابة

يتعرض الإنترنت بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، للرقابة من جانب السلطات التنفيذية، التي لا تتورع عن تحريض أجهزة الأمن والمخابرات على اعتقال وتعذيب نشطاء الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. وقد تعرض بالفعل العديد من الموظفين في الحكومة، ونشطاء المجتمع المدني، للحبس على أيدي أجهزة الأمن، بناءً على بلاغات من مسؤولين في السلطة التنفيذية، على خلفية تناول النشطاء بالنقد مستوى الخدمات العامة، أو تفشي الفساد الإداري في الأحياء أو الوزارات الخدمية.

26 مسودة قانون "جرائم المعلوماتية" نشر بموقع مجلس النواب العراقي بتاريخ 12 يناير 2019، وآخر زيارة بتاريخ 17 أكتوبر 2019

أما فيما يتعلق بحجب الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي فقد بات شيئاً مألوفاً في العراق؛ فكثيراً ما تقوم الحكومة بقطع شبكة الإنترنت، وحجب شبكات التواصل الاجتماعي، مع امتحانات المدارس، أو مع اندلاع الاحتجاجات السلمية، وتلقي باللائمة على من تصفهم بـ "مثيري الشغب".

وعلى سبيل المثال وليس الحصر أعلنت وزارة الاتصالات العراقية، في 21 يونيو 2018، عن عزمها قطع الإنترنت، عن محافظات عراقية، تزامناً مع إجراء امتحانات الشهادة الإعدادية. وعلت الوزارة قرارها بقطع الإنترنت، بمواجهة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها "فيسبوك"، في الغش الإلكتروني.

وفي الساعات الأولى من يوم 13 يوليو 2018، قطعت السلطات العراقية الإنترنت بشكل جزئي، بعد الاحتجاجات التي اندلعت جنوب البلاد، يوم الأحد 8 يوليو، بسبب ارتفاع مستويات البطالة، وعدم كفاية الخدمات الحكومية. ثم سجلت منظمة "Netblocks"، انقطاعاً كاملاً لخدمة الإنترنت، يوم 14 يوليو 2018، في أغلب المحافظات العراقية، ومن بينها العاصمة بغداد.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

اعتقال الكاتب سمير عبيد حسن بسبب مقال على موقع "فيسبوك"

داهمت قوات الأمن منزل الكاتب الصحفي سمير عبيد حسن، الذي يحمل الجنسيين العراقية والنرويجية، في حي القادسية من العاصمة بغداد، مساء 22 أكتوبر 2017. وفتشت قوات الأمن المنزل، وصادرت كمية كبيرة من الأوراق الشخصية، والكمبيوتر الشخصي، وهواتف محمولة تخص سمير. ثم اقتادوه في سيارة دفع رباعي إلى مكان مجهول.

وبعد اختفاء استمر لمدة 4 أيام، علم أهله أنه محتجز لدى "جهاز المخابرات"، بسبب مقال نشره على حسابه في موقع "فيسبوك"، يوم 21 أكتوبر 2017، ينتقد فيه رئيس الوزراء.

ومثل سمير عبيد حسن، أمام قاضي تحقيق في بغداد بعد عدة أيام من القبض عليه. ووجهت إليه تهمة "بث شائعات وأخبار كاذبة وتضليل الرأي العام"، بمقتضى المادة 210 من قانون العقوبات المعدل. واستمر اعتقال سمير عبيد، بناءً على شكوى من جهاز المخابرات، بتهمة التخابر، حتى أصدرت محكمة الجنايات المركزية ببغداد، في 11 ديسمبر 2018، قراراً بالإفراج عنه لعدم كفاية الأدلة.

الحكم بحبس الناشط باسم خزعل خشان 6 سنوات بتهمة الإساءة لمؤسسات الدولة

قضت محكمة جنايات المثني، يوم 6 فبراير 2018، بحبس الناشط، باسم خزعل خشان، لمدة 6 سنوات، بتهمة الإساءة لمؤسسات الدولة، في قضيتين أقامهما مجلس المحافظة، ومكتب هيئة النزاهة، بعدما نشر تعليقا على حسابه الشخصي في فيسبوك، ينتقد هيئة النزاهة ومجلس المحافظة، لعدم أخذهما بالوثائق التي قدمها ضد مسؤولين. وبعد مطالبات واحتجاجات جماهيرية واسعة، قررت محكمة التمييز الاتحادية (النقض)، يوم 27 فبراير من نفس العام؛ الإفراج عن باسم خشان، في إحدى الدعويين، لعدم كفاية الأدلة، فيما قررت نقض القرار الآخر وإعادة المحاكمة، بغية إكمال التحقيقات.

الجدير بالذكر أن باسم خشان يحمل الجنسية الأمريكية، ويدير منظمة "عيون على القانون"، وعمل من خلال القانون على كشف فساد الموظفين والمسؤولين في الوظائف العامة، وكسب بعض الدعاوى، وأعاد المليارات إلى خزينة الدولة. ومن بين القضايا التي كسبها، الحكم على مدير عام دائرة الصحة السابق في المحافظة.

مذكرة بالقبض على الإعلامي هاشم العقابي

أصدرت محكمة تحقيق الكرخ، يوم 26 يونيو 2018، أمراً بالقبض على الإعلامي والمفكر والناشط السياسي البارز، الدكتور هاشم العقابي، وفق المادة 226 من قانون العقوبات العراقي، بزعم "الإساءة للقضاء ونشر الأكاذيب عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

واستنكر عدد كبير من الصحفيين، والمنظمات المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير، صدور هذه المذكرة، واعتبروها مصادرة للرأي والرأي الآخر.

اعتقال الصحفي سيف العزاوي صاحب صفحة "الأعظمية نيوز"

أقدمت قوة عسكرية خاصة على اعتقال الصحفي، سيف هلال حقي العزاوي، صاحب صفحة "الأعظمية نيوز" على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، من منطقة الأعظمية شمال العاصمة بغداد، يوم 1 أكتوبر 2018، واقتادته إلى جهة مجهولة. وتم الإفراج عن العزاوي، بعد يومين من اعتقاله، بكفالة مالية، بعدما وجهت له تهمة ابتزاز مواطنين وسياسيين من خلال صفحته الإخبارية، التي يتابعها أكثر من مليون و200 ألف مستخدم على فيسبوك.

الأمن الوطني يعتقل حسام الكعبي بسبب تدوينه على فيسبوك

اعتقلت مديرية الأمن الوطني في محافظة النجف، مساء يوم 8 مارس 2019، مراسل قناة "NRT عربية" في النجف، حسام الكعبي، قبل أن يفرج عنه، يوم 9 مارس، وذلك بعد نشره تدوينه على صفحته الشخصية في فيسبوك، انتقد من خلالها خطأ إملائياً برسالة "SMS" مرسلة من جهاز الأمن الوطني للمواطنين.

اعتقال الناشط محمد جاسم لانتقاد رئيس مدينة الحبانية

اعتقلت الأجهزة الأمنية المحلية في محافظة الأنبار، الناشط المدني محمد جاسم، من منزله، يوم 2 أبريل 2019، على إثر كتابته تدوينه على صفحته في موقع "فيسبوك"، ينتقد فيها أداء رئيس مدينة الحبانية، التابع لقضاء الخالدية غرب بغداد، إثر غرق شوارع مدينته بالأوحال، جزاء موجة أمطار، دون تدخل الأجهزة الخدمية في المدينة. وفور اعتقال جاسم وإيداعه في الحبس، وقبل إحالته للتحقيق، قامت قوات الأمن، في مخالفة للقوانين، بحلق شعره، في محاولة انتقامية لإهانته والتحقير من شأنه. وبعد يوم من اعتقاله، أمر قاضي التحقيق، بإطلاق سراح جاسم، بكفالة مالية، بعدما وجه إليه اتهامات بـ "القذف والتشهير"، وفقاً للمادة 433 من قانون العقوبات العراقية.

اعتقال الناشط السياسي محمد كاظم العراقي

اعتقلت قوات الأمن بمحافظة المثنى، الناشط السياسي محمد كاظم العراقي، يوم 5 سبتمبر 2019، على خلفية انتقاده المحافظ في منشور على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك". وأخلت السلطات الأمنية سبيله،

في اليوم التالي، عقب تظاهرات شارك بها العشرات من اهالي المثني للمطالبة بالإفراج عنه، حيث اتهموا الحكومة والسلطات باتباع سياسة تكميم الأفواه، واستهداف كل شخص رافض للفساد والفسل الإداري.

السودان: البشير والإنترنت ، كراهية متبادلة

1- نظرة عامة

سَخَّر الرئيس المخلوع عمر حسن البشير من استخدام المحتجين لوسائل التواصل الاجتماعي قائلاً في خطاب ألقاه يوم 31 يناير 2019، أن "الحكومات والرؤساء لا يمكن تغييرها عبر واتساب وفيسبوك"، وحاول البشير التقليل من شأن نشاط المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي ، ممعنا في حكمه الديكتاتوري الذي بناه على جثث شعب السودان في كردفان ودارفور، وجبال النوبة.

وحاول البشير وحكومته مبكراً السيطرة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال الملاحقات البوليسية وسن القوانين العنيفة والمحاکمات الجائرة، كما سيطر على وسائل الإعلام التقليدية. ولكنه فشل في تحقيق هذه السيطرة الكاملة، وجاء خلعه والقبض عليه يوم 11 أبريل 2019، تنويجاً لصمود المواطنين لما يقارب أربعة شهور متواصلة من الاحتجاجات السلمية في الشارع، وتبادل الأخبار والآراء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ونجح النشطاء في نشر الحقيقة وكسب التأييد للمظاهرات السلمية من خلال نشر وتبادل آلاف الصور والفيديوهات للمتظاهرين واعتداء قوات البشير عليهم، وتصوير مشاعر أسر الضحايا على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد بدأت المظاهرات يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2018، في مدينة عطبرة بولاية نهر النيل للتنديد بارتفاع أسعار المواد الأساسية وندرة الكثير من السلع وانخفاض قيمة العملة السودانية، وما لبثت أن امتدت إلى مدن الدامر وبربر والمتممة وشندي، ولحقت بها دنقلا والخرطوم ، ثم لحقت بها باقي مدن السودان.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

سعى السودان منذ عام 2017، إلى تطوير قطاع الاتصالات بخطى سريعة، بعد رفع بعض العقوبات الأميركية التي بدأت منذ عام 1997 عندما استضاف السودان هارين، من بينهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

خلال عام 2017، سعت الهيئة العامة للاتصالات إلى إكمال إطلاق خدمات الجيل الرابع من كل شركات الاتصالات، وشرعت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الداخلية وشركات الاتصالات في تنفيذ مشروع تسجيل الشرائح التي تم ربطها بنظام السجل المدني للتحقق من شخصية المستخدم عبر رقمه القومي.

وأصدرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في السودان يوم 3 يوليو 2018، اللوائح الخاصة لضبط وتأمين تقديم خدمات التصديق والتسجيل والتوقيع الإلكتروني. وبعد خلع الرئيس السابق عمر البشير، أصدر المجلس العسكري الانتقالي، في 15 أغسطس 2019، قراراً بتبعية جهاز تنظيم الاتصالات إلى وزارة الدفاع، وبعد تشكيل المجلس السيادي أصدر رئيس المجلس السيادي يوم 16 سبتمبر من نفس العام قراراً بإلغاء قرار المجلس العسكري رقم 358 لسنة 2019 القاضي بأيلولة جهاز تنظيم الاتصالات والبريد لوزارة الدفاع، وتم نقل تبعية الجهاز إلى مجلس السيادة.²⁷

27
سودان تريبون، "مجلس السيادة يلغي قرار تبعية جهاز الاتصالات لوزارة الدفاع"، 19 سبتمبر 2019، وتاريخ الزيارة 3 ديسمبر 2019

ويقدر عدد سكان السودان بنحو 42 مليون نسمة، وتعمل على خدمة قطاع اتصالات المحمول ثلاث شركات هي شركة زين، وشركة MTN، وشركة سوداني، ويبلغ عدد المسجلين في خدمات التليفون المحمول 30 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تصل إلى 71% تقريباً، وتستحوذ شركة زين على نحو 49% من السوق، وتستحوذ MTN، على نحو 27%، فيما تستحوذ شركة سوداني على 24% من السوق.

وفيما يخص اشتراكات الهاتف الثابت فقد تزايد عدد المشتركين ليصل إلى نحو 137.2 ألف مستخدم، وتستحوذ شركة كنار على 34% من السوق في السودان.²⁸

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

سعى عمر البشير وحكومته إلى تكميم الأفواه والسيطرة على الإنترنت من خلال عدد من التشريعات القانونية أو بتعديل الدستور، وخلال هذه الفترة أجاز المجلس الوطني السوداني (البرلمان)، يوم 25 أبريل 2017، بعض التعديلات المثيرة للجدل على دستور البلاد الانتقالي لعام 2005، وحفظت التعديلات لجهاز الأمن الوطني والمخابرات الصلاحيات الواسعة التي منحت له عام 2015، وأعطت التعديلات للسلطة الأمنية حق انتهاك الخصوصية فيما يمس الأمن القومي.

كما مرر المجلس الوطني يوم 10 يونيو 2018، مشروع قانون مكافحة جرائم المعلوماتية للعام 2018، في مرحلة القراءة الأولى، واستخدم القانون عبارات فضفاضة تقيد حرية التعبير وحرية النشر الإلكتروني، وتمكن الحكومة من السيطرة على مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية، حيث تضمن القانون نصا يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز عاماً واحداً أو بالجلد أو بالغرامة، كل من يستخدم شبكة المعلومات أو الاتصالات أو أي من وسائل المعلومات أو الاتصالات أو التطبيقات في نشر أي خبر أو إشاعة أو تقرير مع علمه بعدم صحته قاصداً بذلك تسبب الخوف أو الذعر للجمهور ويهدد السلامة العامة والانتقاص من هيبة الدولة. وأجاز المجلس الوطني أيضاً قانون الاتصالات والبريد 2018، الذي يعد بديلاً لقانون الاتصالات 2001، وتغير اسم الهيئة القومية للاتصالات إلى جهاز تنظيم الاتصالات والبريد.

4- الشبكات الاجتماعية

هرب السودانيون من حصار حكومة البشير لوسائل الإعلام التقليدية، إلى مواقع التواصل الاجتماعي؛ من أجل سرعة الحصول على المعلومات، والتعرف على كافة الآراء، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي نافذة مفتوحة أمام النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان للوصول إلى الجمهور، وكشف نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي العديد من الحوادث والوقائع المهمة، وانتشرت بشكل كبير وشكلت رأياً عاماً، ولذلك عملت حكومة البشير على ملاحقة النشطاء ونشر ما يطلق عليه الذباب الإلكتروني لتشويه المعارضين.

ووصل عدد مستخدمي الإنترنت لحوالي 13.7 مليون مستخدم.

وتقدر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عدد مستخدمي الفيسبوك بنحو 7 مليون مستخدم، بينما تقدر عدد مستخدمي موقع تويتر بنحو 250 ألف مستخدم.

28 تقرير جهاز تنظيم الاتصالات والبريد "أهم مؤشرات أداء الاتصالات حتى النصف الأول من عام 2019" تاريخ آخر زيارة 7 ديسمبر 2019

5- الحجب والرقابة

يعمل جهاز تنظيم الاتصالات والبريد السوداني بنظام فعال ومعلن للحجب والرقابة على المواقع الإلكترونية دون أحكام قضائية، ويعتمد نظام الحجب على تكنولوجيا وأجهزة تحتوي على برامج لترشيح المعلومات الواردة، وفق قوائم لعناوين المواقع المراد حجبها. ويعلن جهاز تنظيم الاتصالات والبريد عن استعداده لاستقبال طلبات حجب المواقع من مستخدمي الإنترنت على بريده الإلكتروني.

وخلال الثورة أقدمت السلطات السودانية على حجب الإنترنت بشكل كلي أو جزئي، كما حجبت مواقع التواصل الاجتماعي عدة مرات على وقع الاحتجاجات والمظاهرات السلمية أو لمنع تداول مشاهد الجرائم التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين خلال هذه الفترة حيث:

- توقفت على نحو مفاجئ ليل 20 ديسمبر 2018، وسائل التواصل الاجتماعي عن العمل في السودان، وواجه مشتركو شركة (زين) على الأخص صعوبات بالغة في خدمات التراسل الفوري على أجهزة الهواتف المحمولة، وفي الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي للحد من تناقل الأخبار وصور الاحتجاجات التي انطلقت يوم 19 ديسمبر، بسبب الغلاء وتردي الأحوال الاقتصادية. واستمر الإنترنت في الانقطاع الجزئي حتى عاد بعد خلع البشير يوم 11 أبريل 2019.
- وبالتزامن مع تنفيذ القوات الحكومية هجوماً دموياً واسع النطاق على المعتصمين أمام مقر القيادة العامة والمعروفة إعلامياً باسم "مجزرة القيادة العامة" في 3 يونيو 2019، أمر المجلس العسكري بقطع شبكة الإنترنت عن التليفون المحمول،
- وفي 10 يونيو 2019، أمر بقطع خطوط اتصال الإنترنت الأرضية ليصبح الانقطاع (شبه كامل) في السودان. وصرح المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي شمس الدين كباشي، يوم 11 يونيو، بأن خدمة الإنترنت لن تعود في الوقت الحالي زاعماً أن الإنترنت "مهبط للأمن القومي". واستمر انقطاع الإنترنت حتى وافق المجلس العسكري على عودته يوم 10 يوليو، بعد حكم قضائي بعودته.

6- الملاحقة والتهديدات الأمنية

اتخذت حكومة عمر البشير نهج الاعتقالات والملاحقات القضائية والاستجابات ضد صحفيي المواقع الإلكترونية ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي داخل السودان وخارجها، للحد من حرية الإنترنت وإسكات الأصوات الناقدة وتشجيع الرقابة الذاتية، وخلال هذه الفترة ارتكبت حكومة البشير العديد من الانتهاكات ضد الصحفيين الإلكترونيين، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وعلى سبيل المثال:

سجن قيادي بحزب المؤتمر السوداني بسبب رسالة على "واتساب"

أصدرت محكمة جنايات أم رובה، يوم 20 يوليو 2017، حكماً بسجن رئيس فرع حزب "المؤتمر السوداني" المعارض بالمدينة، وعضو المجلس المركزي، حاتم مرغني عبد الرحمن، لمدة عامين وغرامة مالية تبلغ ٢٠٠ ألف جنيه سوداني (4400 دولار تقريباً)، على خلفية شكوى من منسق الخدمة الإلزامية بأم رובה اتهمه فيها بـ"تشويه السمعة"، على خلفية رسالة في الواتساب تتحدث عن فساد "المؤتمر الوطني" الحاكم.

منع الصحفي علاء الدين محمود من السفر بسبب خبر في صحيفة إلكترونية

منعت السلطات بمطار الخرطوم الصحفي علاء الدين محمود، الذي يعمل بصحيفة الخليج في دولة الإمارات من السفر يوم 30 أكتوبر 2017، بسبب أمر صادر من نيابة المعلوماتية لحين مثوله أمامها، في بلاغ مدون ضده من

حكومة ولاية النيل الأبيض، تتهمه فيه بـ"تشويه سمعة" وزير الثقافة والإعلام بالولاية، في خبر نشرته صحيفة (خرطوم بوست) الإلكترونية.

اعتقال الناشط محسن موسى محمود

اعتقل أفراد من الشرطة المحلية، بصحبة افراد يرتدون زيا مدنيا يتبعون لجهاز الأمن الوطني، مساء يوم 12 أبريل 2018، الناشط محسن موسى محمود، 28 عاماً، من منزل أسرته بضاحية حجر النار بكادقلي، وتم احتجازه بقسم الشرطة الأوسط بكادقلي، وجرى استجوابه في نفس الليلة، في بلاغ قدمه الوالي عيسى أبكر، يتهمه فيه بتشويه السمعة، على خلفية نشر بعض التدوينات على حسابه في موقع الفيسبوك ينتقد فيها أداء الحكومة في توفير الخدمات الصحية والكهرباء والمياه في المدينة، بالإضافة لموجة الغلاء التي تضرب الولاية وصفوف البنزين الطويلة، وتدوينات تنتقد تدخل الوالي في تجارة الذهب والاشترار في نهب ثروات الولاية.

اعتقال المدون هشام علي محمد علي

سلمت السلطات السعودية الناشط والمدون السوداني هشام علي محمد علي الشهير بـ"هشام ود قلبا" لجهاز الأمن والمخابرات في السودان، ووصل الناشط هشام علي محمد علي إلى السودان صباح يوم 29 مايو 2018، وكان هشام قد تعرض للاعتقال بتاريخ 18 نوفمبر 2017 من قبل السلطات السعودية، بإيعاز من الأجهزة الأمنية في السفارة السودانية بسبب نشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، وظل حبيساً في سجن الذهبان حتى تم ترحيله. يعمل هشام محاسباً مستقلاً في المملكة العربية السعودية، حيث هاجر إليها بسبب العمل منذ عام 2010، ويكتب مقالات لعدة منتديات عبر الإنترنت لفضح الفساد الحكومي في السودان.

اعتقال الناشط أحمد الضي

اعتقلت عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الناشط بمواقع التواصل الاجتماعي أحمد الضي بشارة جودة من منزله بأمر درمان، في 16 يوليو 2018، ومنع من الاتصال بمحاميه، كما منع من التواصل مع أهله، وذلك بسبب نشره فيديو انتقد فيه زيارة البشير إلى موسكو بطائرة خاصة لحضور المباراة النهائية للموندريال، فيما تعاني جماهير الشعب السوداني من تدهور اقتصادي رهيب، واستمر أحمد الضي معتقلاً حتى تم الإفراج عنه يوم 18 سبتمبر 2018.

إيقاف الإعلامية هبة مكاوي عن العمل بسبب منشور على فيسبوك

أوقفت السلطات السودانية، المذيعة بقسم الأخبار في الإذاعة القومية، هبة مكاوي، عن العمل يوم 2 مايو 2019، بعد مطالبتها عبر صفحتها في موقع "فيسبوك" بإيقاف سيطرة رموز حكم البشير على مواقع قيادة الإعلام في البلاد.

استدعاء السفير البريطاني للاحتجاج على تغريدات

استدعت وزارة الخارجية السودانية السفير البريطاني بالخرطوم، يوم 12 يونيو 2019، للاحتجاج على تغريدات كتبها السفير البريطاني عرفان صديق، بعد قيام قوات الأمن السودانية بفض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش، قال فيها "لا مبرر لمثل هذا الهجوم. يجب أن يتوقف ذلك الآن"، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن التغريدات المتكررة للسفير تتعارض مع "الأعراف الدبلوماسية الراسخة".

السعودية : تجسس وقرصنة بلا حدود

1- نظرة عامة

تورطت السلطات السعودية في العديد فضائح التجسس واختراق حسابات رواد مواقع التواصل الاجتماعي، كما انتشرت اخبار عن قيامها برشوة بعض الفنانين داخل مكتب "تويتر" بدبي ، وتجنيد البعض الآخر وتوظيفه داخل المكتب، ومن بينها فضيحة قيام مهندس سعودي يدعى "علي آل زيارة" بالكشف عن هوية ناشطين معارضين للسلطات في المملكة مستغلا عمله السابق في شركة "تويتر". ووقفت عملية اختراق المكتب الإقليمي بدبي وراء عمليات اعتقال العديد من المغردين في المملكة خلال عامي 2017 و2018، أبرزها حساب "كشكول"، و"سماحتي"، و"اعتقال"، و"غصات الحنين"، و"شهرزاد بريدة".

ووصل الأمر إلى تورط ولي العهد محمد بن سلمان في قرصنة هاتف مؤسس أمازون ومالك واشنطن بوست، جيف بيزوس ، قبيل اغتيال الصحفي الشهيد جمال خاشقجي.

كما استخدمت السلطات السعودية تكنولوجيا قرصنة إسرائيلية، للتجسس على نشطاء ومعارضين سياسيين بالخارج، وطورت مجموعة "NSO" الإسرائيلية، برنامج "بيغاسوس" الخاص بالتجسس، وهو برنامج يحوّل الهواتف الذكية إلى أجهزة تنصت. وكشفت وسائل إعلام أمريكية في 31 أغسطس 2018، عن محاولة الإمارات التجسس على هاتف أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وأمير سعودي وعدد من المعارضين السعوديين عن طريق الشركة الإسرائيلية نفسها.

كما اشترت المملكة خلال عام 2017، برامجًا إلكترونية من شركة "هاكينج تيم" الإيطالية تمنع توجيه أي انتقادات للحكومة والنظام الحاكم، من خلال التجسس على السعوديين على الإنترنت وجميع شبكات التواصل الاجتماعي.

تلك البرامج مكنت السلطات السعودية من فرض سيطرتها على الفضاء الإلكتروني داخل المملكة، عبر برامج تجسس سهلت التعرف على هوية أي مواطن يغرد خارج السرب، وينشر آراء تنتقد النظام أو المسؤولين فيه، في محاولة لقمع الآراء الإصلاحية أو الناقدة لسياسات ولي العهد محمد بن سلمان.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

يبلغ تعداد السكان في المملكة العربية السعودية نحو 34 مليون نسمة، ويبلغ عدد المواطنين السعوديين منهم نحو 21 مليون سعودي، بينما يبلغ عدد الوافدين والمقيمين للعمل نحو 13 مليون وافد، ويأتي الارتفاع في عدد الوافدين بالرغم من مغادرة أكثر من 1.6 مليون وافد بعد زيادة رسوم مرافقي العمالة الأجنبية منذ يوليو 2017.

ويستند قطاع الاتصالات في المملكة على الهاتف المحمول، وحسب مؤشرات الأداء الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد ارتفع عدد مستخدمي الهاتف المحمول إلى 41.6 مليون مشترك تقريباً، فيما استقر عدد مستخدمي الهاتف الثابت عند 3.1 مليون مشترك تقريباً، وارتفع عدد مستخدمي النطاق العريض بنوعيه الثابت والمتحرك إلى 31.41 مليون مشترك.²⁹ ويصل عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية نحو 30 مليون مستخدم تقريباً.

29 تقرير مؤشر الاداء لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات صادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، اخر زيارة 15 نوفمبر 2019 <https://www.citc.gov.sa/ar/indicators/DocLib/ICTIndicators-Q12019Ar.pdf>

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والانترنت

لم تكتف السعودية بترسانة القوانين واللوائح التي تمتلكها ولكنها سنت خلال الفترة الأخيرة عددًا من التشريعات تمكنها من كتم كل الأصوات، ففي الأول من شهر نوفمبر 2017، صدر المرسوم الملكي رقم (م 21) بقانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ويعد هذا القانون سيفاً على رقاب نشطاء الانترنت لأنه يتضمن تعبيرات غامضة وفضفاضة للأفعال الإرهابية، إلى جانب أنه أقر بشكل واضح عقوبة السجن لمدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تزيد عن عشر لكل من وصف -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة.³⁰

وفي 28 مايو 2019، أصدر مجلس الوزراء لائحة "ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 555 الصادر بتاريخ 27 مايو 2019، ويتضمن القرار عددًا من المتطلبات المهمة التي يتعين على الجهات الحكومية الالتزام بها والتي تشمل أمن المعلومات والموقع الإلكتروني للجهة والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.³¹

4- الشبكات الاجتماعية

يعشق السعوديون شبكات التواصل الاجتماعي، فقد وصل عدد مستخدمي السوشيال ميديا نحو 23 مليون مستخدم مما جعل السعودية أعلى الدول العربية في نسبة الزيادة السنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتجاوز عدد مستخدمي فيسبوك 18 مليون مستخدم، ووصل عدد مستخدمي إنستجرام نحو 13 مليون مستخدم، بينما وصل عدد مستخدمي موقع تويتر نحو 11 مليون مستخدم، وتراجعت نسبة الزيادة في عدد مستخدمي تويتر بعد حوادث اختراقات حساب المستخدمين وانتقال عدد منهم إلى شبكة التواصل الاجتماعي الصغيرة بارلور (Parlor)، وقيام شركة تويتر بحذف آلاف الحسابات "الوهمية" المؤيدة للحكومة السعودية، التي أسست "جيشا إلكترونيا" مهمته الترويج لسياساتها عبر الإنترنت.

5- الحجب والرقابة

دون حكم قضائي، وبقرار من موظف تنفيذي في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حُجب ما يزيد عن مليون رابط على الانترنت خلال عام 2017.³² ولا يتوقف الحجب على المواقع الإباحية كما تزعم الهيئة، ولكن يشمل الحجب

30 نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله بموقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، آخر زيارة بتاريخ 16 نوفمبر 2019

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/57694209-3eed-46c7-a5d8-a9ed012761d4/1>

31 ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، بموقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، آخر زيارة بتاريخ 16 نوفمبر 2019

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/5d817837-2898-4a9a-a0c9-aa6400f17274?lawId=eb1ceceb-d684-404c-afd7-aa6400f17220>

32 بيان صادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بعنوان "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تعالج أكثر من مليون طلب حجب لروابط مخالفة بنهاية 2017" تاريخ النشر 13 مايو 2018، وآخر زيارة 16 نوفمبر 2019

مواقع إخبارية وحقوقية، فعلى سبيل المثال حجبت السلطات السعودية مواقع الجزيرة دوت نت، ووكالة الأنباء القطرية (قنا)، ومواقع الوطن، والراية، والعرب، والشرق، ومجموعة الجزيرة الإعلامية، والجزيرة الوثائقية، والجزيرة الإنجليزية، يوم 24 مايو 2017، إثر تصريحات لأمير قطر بشأن إيران ومنظمة حماس وجماعة الإخوان وقاعدة العديد.

كما حجبت خدمة الاتصال الصوتي والمرئي في تطبيق الواتساب مجدداً يوم 12 مارس 2019، بعد ساعات من عملها بشكل مفاجئ، ورغم إعلان وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، في 13 سبتمبر 2017، عن رفع الحجب الكامل عن كل التطبيقات التي لديها خاصية الاتصال الصوتي والمرئي إلا أن حجب خدمة الاتصال الصوتي والمرئي في واتساب لا يزال سارياً.

كما بدأت وزارة الإعلام السعودية أيضاً يوم 29 يوليو 2019، في حجب المواقع الإلكترونية والمنتديات ومواقع التواصل والسنابات التي تحمل أسماء قبائل أو مدن أو أماكن عامة وذلك تنفيذاً لما ورد في الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة من نظام النشر الإلكتروني.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

فرضت المملكة التعقيم الإعلامي على عمليات الاعتقال وأسماء المعتقلين والمسجونين احتياطياً ووصل التعقيم إلى جلسات المحاكمة التي يفترض فيها العلانية. وخلال الفترة موضوع الدراسة رصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الانتهاكات التالية:

محاكمة الكاتب عصام الزامل

بدأت المحكمة الجزائرية المتخصصة في الرياض يوم 1 أكتوبر 2018، النظر في الدعوى المرفوعة من النيابة العامة ضد الكاتب في الشؤون الاقتصادية عصام الزامل بعدة تهمة من بينها "السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية، وإثارة الفتن داخل المملكة من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والطعن في سياسات الدولة الداخلية ومؤسساتها القضائية والأمنية، والتشكيك في نزاهتها، ووصفها بالظلم والطعن في السياسات الخارجية لولاة الأمر والتحريض على المظاهرات والاعتصامات، والتواصل مع قطر"، وذلك على خلفية انتقاده خطط ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان في طرح خمسة في المئة من أسهم شركة أرامكو الحكومية للاكتتاب العام. ولا يزال عصام الزامل قيد المحاكمة منذ اعتقاله في سبتمبر 2017.

محاكمة المدافعة عن حقوق المرأة لجين الهذلول

بدأت محاكمة الناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، لجين الهذلول، المعروفة بتحدياتها لقانون منع المرأة من قيادة السيارات، يوم 13 مارس 2019، بزعم "الإضرار بمصالح البلاد وتقديم الدعم لعناصر معادية في الخارج"، بعد اعتقالها يوم 14 مايو 2018، على خلفية نشاطها في الدفاع عن حقوق المرأة في السعودية.

يذكر أن الأجهزة الامنية سبق لها اعتقال لجين أكثر من مرة إحداها من مطار الملك فهد الدولي في الدمام مساء 4 يونيو 2017، واستمر اعتقالها لمدة 3 أيام، كما اعتقلت في أواخر 2014 واحتجزت لأكثر من 70 يوماً بسبب انتقادها الحكومة عبر الإنترنت والدفع من أجل الحق في القيادة.

اعتقال الناشطة خلود اليافعي

ألقت قوات الأمن السعودية القبض على الشابة خلود اليافعي، يوم الثلاثاء 18 يوليو 2017، وجرى استجوابها لعدة ساعات قبل الإفراج عنها مساء نفس اليوم، بسبب مقطع فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر فيه وهي تتجول في القرية التراثية بأشيقر التابع لمحافظة شقراء (190 كم شمال غرب العاصمة الرياض) مرتدية تنورة قصيرة وكعزة تكشف عن ذراعيها.

اعتقال الناشطة نهى البلوي

اعتقلت أجهزة الأمن السعودية الناشطة نهى البلوي يوم 23 يناير 2018، على خلفية نشرها مقطع مصور على حسابها في موقع تويتر، تنتقد فيه توجه السعودية نحو التطبيع مع إسرائيل، وأغلقت السلطات السعودية حساب البلوي على موقع تويتر، وصادرت أجهزتها وهواتفها المحمولة، واستولت على بقية حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، ثم أخلت سبيلها يوم 22 فبراير 2019.

محاكمة الناشط محمد بن عبدالله العتيبي

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة يوم 25 يناير 2018، حكماً بالسجن 14 سنة ضد الناشط الحقوقي محمد بن عبدالله العتيبي، بعدة تهم من بينها "الاشتراك في إعداد وصياغة وإصدار عدة بيانات على شبكة الإنترنت تتضمن إساءة لسمعة المملكة" و"تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة". وكان محمد العتيبي قد سافر إلى قطر في مارس 2017، بعد رفع حظر السفر عنه في القضية، وحصل على حق اللجوء في النرويج، وفي مساء يوم 24 مايو 2017، اعتقلت السلطات القطرية محمد العتيبي في مطار حمد الدولي أثناء سفره إلى دولة ثالثة، وسلمته إلى السلطات السعودية صباح اليوم التالي قبل أن يتمكن من الطعن على قرار تسليمه.

اعتقال الكاتب تركي بن عبدالعزيز الجاسر

اعتقل ضباط مباحث بزي مدني الكاتب الصحفي تركي بن عبدالعزيز الجاسر، من منزله مساء يوم 15 مارس 2018، باعتباره صاحب حساب (كشكول)، المتخصص في نشر معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أفراد العائلة المالكة ومسؤولين في السعودية، وفي شهر نوفمبر 2018، انتشرت أخبار صحفية عن وفاة تركي الجاسر تحت التعذيب، ولكن السلطات المحلية لم تؤكد أو تنفي تلك الاخبار.

اعتقال الصحفي اليميني الأصل مروان المريسي

ألقت قوات الأمن السعودي القبض على الصحفي اليمني الأصل مروان المريسي، 37 عاماً في منزله بتاريخ 1 يونيو 2018، دون الإعلان عن مكان اعتقاله، على خلفية نشاطه على موقع تويتر، واختفى المريسي قسرياً لمدة عام تقريباً حتى اتصل بزوجته هاتفياً يوم 13 مايو 2019، في مكالمة قصيرة لتعلم للمرة الأولى منذ انقطاع أخباره أنه لا يزال على قيد الحياة. الجدير بالذكر أن مروان المريسي هو صاحب الحساب المستعار "سماحتي"، واشتهر بدفاعه عن معتقلي الرأي في السعودية، والتهكم على علماء الدين الموالين للسلطات السعودية.

اعتقال الأكاديمي عمر المقبل

اعتقلت السلطات السعودية يوم 10 سبتمبر 2019، الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة القصيم، عمر المقبل، على خلفية انتشار مقطع فيديو له يبدي فيه رأيه وينتقد ممارسات هيئة الترفيه التي يقودها تركي آل الشيخ.

الجزائر: فعلها فيسبوك

1- نظرة عامة

تخشى السلطات الجزائرية المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، بعدما استطاعت تدجين وسائل الإعلام التقليدية، وحاولت خلال هذه الفترة السيطرة على الرأي العام من خلال حجب المواقع وحجب الانترنت نفسه في بعض الأحيان، وترهيب الصحفيين الإلكترونيين والنشطاء بواسطة الاعتقالات التعسفية والمحاكمات السياسية الجائرة. ولكن رغم كل ذلك نجد أن عدد المشتركين في خدمات الإنترنت وعدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي قد زاد زيادة ملحوظة، وحصل المواطنون على الفرصة في الوصول إلى المعلومات من أكثر من مصدر، وساهموا في نقل الأحداث وقت حدوثها. ولعب الانترنت في الجزائر دوراً أساسياً في كشف ملفات الفساد في السلطة، وحشد وتنظيم المحتجين خلال المظاهرات، التي خرجت في عموم البلاد منذ شهر فبراير 2019، للاعتراض على تمديد ولاية بوتفليقة تحت شعار "لا للعهد الخامسة"، تلك المظاهرات التي أدت إلى رحيل بوتفليقة ومحاكمة عدد من رموز نظامه.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

يبلغ عدد سكان الجزائر نحو 43 مليون نسمة، وشهد قطاع الاتصالات تطورا ملحوظا خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول ليصل إلى نحو 51 مليون مشترك، فيما تظهر الأرقام أن عدد مشطري الهاتف الثابت تجاوز 4 ملايين مشترك.

وتعمل ثلاث شركات على تقديم خدمات الهاتف المحمول في الجزائر، بينما تحتكر مؤسسة "اتصالات الجزائر" تقديم خدمات الهاتف الثابت وشبكة الانترنت "ADSL"، في الجزائر، و"اتصالات الجزائر - SPA"، هي مؤسسة عامة اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي.

أما شركات الهاتف المحمول الثلاث فهي "مؤسسة اتصالات الجزائر (موبيليس)، وتستحوذ على نحو 42% من حصة سوق الاتصالات في الجزائر، والشركة الثانية هي "مؤسسة أوراسكوم تيليكوم الجزائر (جازي)، وهي تعد فرعا من فروع المجموعة المصرية أوراسكوم تيليكوم، وتستحوذ على 30% تقريبا من حصة السوق. والشركة الثالثة هي "وطنية تيليكوم الجزائر (أوريدو)، وهي شركة مساهمة، وتستحوذ على 27% من السوق.

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

صادق مجلس الأمة يوم 19 أبريل 2018، على مشروع القانون رقم 18-04، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية. ودخل القانون حيز النفاذ بعدما نشر في الجريدة الرسمية، يوم 13 مايو 2018³³. ويتضمن القانون جملة من الإجراءات الجديدة المنظمة للقطاع، ويؤكد القانون على أن نشاطات البريد والاتصالات الإلكترونية "تخضع لرقابة الدولة"، وتقوم الدولة بـ "تحديد وتطبيق معايير إنشاء واستغلال مختلف الخدمات".

33 القانون رقم 18-04، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية - نشر في العدد 27 من الجريدة الرسمية يوم 13 مايو 2018

كما صدق المجلس في نفس اليوم على مشروع القانون رقم 18-05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ونشر القانون في الجريدة الرسمية، يوم 16 مايو 2018، ويتضمن مشروع القانون عدة أحكام لضمان أمن التجارة الإلكترونية.³⁴

كما كشف الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه نيابة عنه وزير العدل، يوم 24 مارس 2018، بمناسبة "اليوم الوطني للمحامي"، عن الإعداد لمشروع قانون للتصدي للجرائم الإلكترونية، ولكنه لم يعلن عن موعد محدد لتقديم مشروع القانون.

4- الشبكات الاجتماعية

تشهد الجزائر نموا ملموساً في عدد مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث تشير الأرقام إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت لتصل إلى 25.4 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تزيد عن 59%. أما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فيميل الجزائريون لاستخدام موقع "فيسبوك"، الذي تجاوز عدد مستخدميه نحو 19 مليون مستخدم. في الوقت الذي بلغ فيه عدد مستخدمي موقع تويتر نحو 480 ألف مستخدم فقط. وتجاوز عدد مستخدمي انستغرام نحو 4 مليون مستخدم، بينما يقدر عدد مستخدمي سنابشات بنحو 2 مليون مستخدم.

وكان لشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها موقع "فيسبوك"، دوراً محورياً في خروج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشارع، يوم الجمعة 22 فبراير 2019، للاعتراض على ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لولاية رئاسية خامسة، وهي المظاهرات التي أطاحت ببوتفليقة، يوم الثلاثاء 2 أبريل 2019، بعدما أمضى نحو عشرين عاماً في الحكم.

5- الحجب والرقابة

لجأت السلطة التنفيذية في الجزائر إلى قطع الانترنت في أوقات الاحتجاجات السلمية، وخلال فترات امتحانات الثانوية العامة. واتجهت إلى استخدام سياسة الحجب دون إذن قضائي، للحد من تأثير المواقع الإخبارية، ومواقع التواصل الاجتماعي على الرأي العام في البلاد.

وعلى سبيل المثال اشتكى المحتجون في الجزائر من انخفاض سرعة الانترنت وتقطعه، يوم 1 مارس 2019. وحجبت العديد من المواقع الاخبارية من بينها موقع "كل شيء عن الجزائر" منذ يونيو 2019، بسبب تغطية الحركات الاحتجاجية في البلاد، وسبق أن حجب الموقع يوم 5 أكتوبر 2017، على شبكات "الجيري تيليكوم" و"موبيليس"، دون إعلان أسباب واضحة من الحكومة.

ومع انطلاق امتحانات البكالوريا (الثانوية العامة) خلال شهر يونيو من كل عام تمنع السلطات الجزائرية الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر" و"إنستغرام" و"يوتيوب"، فضلاً عن تطبيق "واتساب"، ويستمر المنع طول فترة الامتحانات، بدعوى منع الغش وإحباط محاولات تسريب الامتحانات على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما حجبت شركة "اتصالات الجزائر" الحكومية، موقع "يوتيوب" والعديد من خدمات "جوجل" في الجزائر، مساء 8 أغسطس 2019، واستمر الحجب حتى منتصف الليل، وذلك بعد نشر فيديو دعا فيه وزير الدفاع الجزائري السابق، خالد نزار، أفراد الجيش الجزائري، إلى "أن يدركوا مطالب الشعب"، وهو ما فُسر على أنه طلب للإطاحة بقائد الجيش، أحمد قايد صالح.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

محاكمة الناشط الحاج غرمول

اعتقلت قوات الشرطة في ولاية معسكر (غرب العاصمة الجزائر)، الناشط في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعضو اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين، الحاج غرمول، يوم 27 يناير 2019، على خلفية نشره صورة على موقع فيسبوك يظهر فيها مع زميل له وهو يحمل لافتة تعارض ترشح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة.

وفي 6 فبراير 2019، أصدرت محكمة ولاية معسكر بالجزائر حكماً بسجن الحاج غرمول، لمدة 6 أشهر نافذة، وغرامة مالية قدرها 30 ألف دينار جزائري (250 دولار تقريباً)، بزعم "إهانة هيئة نظامية"، بموجب المادة 145 من القانون الجنائي الجزائري. واستمر الحاج غرمول في سجن سيدي إمام بولاية معسكر نحو ستة أشهر، حتى تم الإفراج عنه يوم 20 يوليو 2019.

اعتقال الناشط الحقوقي كمال الدين فخار

اعتقلت الأجهزة الأمنية، يوم 31 مارس 2019، الناشط الحقوقي دكتور كمال الدين فخار، بسبب تدوينات على صفحته في موقع فيسبوك. وبعد 48 ساعة قضاها في مقر الشرطة القضائية بمجلس الأمن بولاية غرداية، تم تقديمه يوم 2 أبريل أمام النائب العام بمحكمة غرداية، الذي قدمه إلى قاضي التحقيق والذي أمر بحبسه بعدة تهم منها "تقويض الأمن العام والتحريض على العنف"، و"سب مؤسسات الدولة، بما في ذلك هيئة العدالة".

وفي يوم 28 مايو 2019، أُعلنت وفاة كمال الدين فخار، في مستشفى "فرانز فانون" بالبلدية (تبعد 50 كم عن العاصمة)، بعدما نقل إليها بسبب مضاعفات صحية ناجمة عن إضرابه عن الطعام الذي استمر نحو شهرين احتجاجاً على سجنه.

يذكر أنه تم إطلاق سراح الدكتور كامل الدين فخار يوم الأحد 16 يوليو 2017، من سجن المدية بعد قضاء عقوبة بالسجن لمدة عامين، على خلفية أحداث العنف التي اندلعت بين المالكيين والإباضيين في غرداية في العام 2015، وتسببت في سقوط نحو 20 قتيلاً والمئات من الجرحى.

محاكمة الناشط الحقوقي رمزي شخاب بتهمة التحريض على التجمهر

تلقى المحامي والناشط الحقوقي رمزي شخاب، استدعاءً تليفونياً من شرطة الجرائم الالكترونية التابعة لأمن ولاية خنشلة، يوم 1 أغسطس 2019، ليعلم أن النيابة العامة بمحكمة خنشلة قد أحالت قضية ضده إلى المحكمة بجنحة "التحريض على التجمهر" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على خلفية فيديو مدته 4 دقائق نشره على حسابه في موقع "فيسبوك" في شهر فبراير من نفس العام، يرفض فيه الولاية الخامسة لبوتفليقة.

اعتقال الصحفي إسماعيل جربال بسبب مقال في موقع "ألج 24"

اعتقلت المخابرات الجزائرية في صباح 9 أكتوبر 2018، الصحفي "إسماعيل جربال"، رئيس تحرير بقناة النهار، والمسئول عن النسخة الفرنسية للموقع الإلكتروني، بسبب مقال تحت عنوان "أين ذهب مصالح الاستعلامات"، نشره في موقع "ألج 24" التابع لمجموعة "النهار" الإعلامية، ينتقد فيه عثمان طرطاق، مدير جهاز المخابرات التابع لرئاسة الجمهورية. وبعد ساعات من اعتقال إسماعيل جربال تم إطلاق سراحه بعد ضغط إعلامي ومطالب عديدة بالتوقف عن ملاحقة كتاب المقالات والرأي.

الحكم بسجن المدون مرزوق تواتي

قضت المحكمة الابتدائية في بجاية شرقي الجزائر، يوم 24 مايو 2018، بسجن المدون مرزوق تواتي، لمدة 10 سنوات، وغرامة قدرها 50 ألف دينار (نحو 430 دولار) بعدة مزاعم منها "التحريض على التجمهر والاعتصام في الساحات العمومية"، "تقديم" معلومات استخباراتية إلى عملاء قوى أجنبية من المرجح أن تضر بموقف الجزائر العسكري أو الدبلوماسي أو مصالحها الاقتصادية الضرورية"، وكذلك "التحريض على التجمهر غير المسلح"، وذلك على خلفية نشره حواراً مصوراً مع متحدث باسم وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي على مدونته.

وفي يوم 21 يونيو 2018، خفّضت محكمة ولاية بجاية، الحكم إلى 7 سنوات سجن بدلا من الحكم السابق الصادر بسجنه 10 سنوات. ثم نقضت المحكمة العليا الحكم في يناير 2019، وأحالت القضية مجدداً إلى محكمة استئناف في سكيكدة (500 كم شرق العاصمة الجزائر) التي قضت يوم 4 مارس 2019، بتخفيض العقوبة إلى السجن خمس سنوات بينها اثنتان مع النفاذ قضاهاما بالفعل في الحبس.

محاكمة الصحفي عدلان ملاح

اعتقلت قوات الأمن الصحفي ومدير موقع "دزاير برس" عدلان ملاح، يوم 22 أكتوبر 2018، بعد شكاوى تقدم بها أنيس رحماني، صاحب قناة النهار الجزائرية الخاصة، بسبب مقالين كتبهما الملاح في موقع "ألجيرى دايركت"، الذي يشرف على رئاسة تحريره، وتم تقديم الملاح للمحاكمة بزعم "الإساءة إلى المؤسسات العامة" و "تسجيل أو تصوير دون ترخيص أو موافقة" و "الاعتداء على الحياة الخاصة"، واستمر الملاح في الحبس لمدة شهر قبل أن يطلق سراحه على ذمة القضية. وفي 18 يونيو 2019، برأت محكمة الشارقة بالعاصمة ملاح، من 16 قضية قذف، رفعها ضده كل من المدير العام لمجمع "النهار"، ورئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع لمجمع "النهار".

البحرين : كل هذا العداء

1- نظرة عامة

بعد حصار وسائل الإعلام الإلكتروني، وحبس وتعذيب نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي والمدافعين عن حقوق الإنسان مثل نبيل رجب وعبدالهادي الخواجة وغيرهم من المحبوسين ظلماً في سجون البحرين، وتشريد أصحاب الرأي المخالف في بلاد العالم. أقدمت حكومة المملكة على تجريم متابعة حسابات المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، واعتبار تلك الحسابات تحريضية ومثيرة للفتنة، لتصبح بذلك أول حكومة عربية تجرم الاستماع للمعارضين.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

تشهد البحرين تغيراً ملحوظاً في هيكل البنية الأساسية للاتصالات، حيث يتزايد عدد المشتركين بخدمات النطاق العريض wideband للاتصالات، بعد توسع الحكومة في مد شبكة الألياف الضوئية في المملكة، بينما يتراجع عدد المشتركين في خدمات التليفون المحمول. ففي المملكة التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.6 مليون نسمة، انخفض عدد مشركي خدمات التليفون المحمول بالمقارنة بعام 2016، حيث يقدر عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول الآن بنحو 2.087 مليون مشترك، وعدد مشركي الهاتف الثابت نحو 226 ألف مشترك. في حين بلغ عدد مستخدمي خدمة النطاق العريض نحو 2.33 مليون مشترك.

أما فيما يخص الدخول إلى الإنترنت فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في البحرين نحو 1.5 مليون مستخدم، بنسبة انتشار تقدر بنحو 94%، منهم نحو 1.3 مليون استخدم الهاتف المحمول في الولوج إلى الشبكة.

وتقدم خدمات الاتصالات للهاتف النقال في البحرين ثلاث شركات هي "شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، وشركة "فيفا البحرين"، وشركة "زين البحرين".

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

شهدت هذه الفترة نشاطاً ملحوظاً للتشريع فيما يخص الإنترنت وحماية البيانات الشخصية وقانون الإرهاب في المملكة، حيث أصدر ملك البحرين يوم 27 سبتمبر 2017، مرسوماً بقانون رقم (38) لسنة 2017، بتعديل بعض أحكام قانون الاتصالات بشأن منح التراخيص لشبكات الاتصالات ومنع الاحتكار.³⁵

وأصدر يوم 21 يوليو 2018، مرسوماً بالقانون رقم (30) لسنة 2018، بشأن حماية البيانات الشخصية، وبدأ تطبيقه منذ أول أغسطس 2019. ومنح القانون الأفراد والمؤسسات الحق في إدارة بياناتهم الشخصية، وتنظيم عملية تداول البيانات الشخصية. واستحدث القانون "هيئة حماية البيانات الشخصية" المنوط بها الإشراف على حماية البيانات، وتضم سبعة أعضاء لمجلس إدارتها من عدة جهات منها جامعة البحرين، مجلس الوزراء، هيئة تنظيم الاتصالات، مصرف البحرين المركزي، غرفة تجارة وصناعة البحرين، وجهة تمثل أصحاب الأعمال في المؤسسات المالية، إلى جانب عضو من المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات.

35 موقع هيئة التشريع والرأي القانوني "مرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2002" بتاريخ 27 سبتمبر 2017، اخر زيارة 8 ديسمبر 2019

ويعاقب القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن 20 ألف دينار بحريني (53 ألف دولار تقريباً) كل من قام بمعالجة البيانات خارج نطاق القانون، أو دون إخطار الهيئة، أو من لم يحصل على ترخيص مسبق.

وفي 28 نوفمبر 2018، أصدر الملك مرسوماً بقانون رقم (54) لسنة 2018 بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية"، ويمنح القانون "السجلات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية، ذات الحجية المقررة في الإثبات للمحررات العُزفية، ويكون لها ذات الحجية المقررة في الإثبات للمحررات الرسمية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية متى استوفت الشروط الواردة فيه".³⁶

كما صادق الملك أيضاً في 21 مايو 2019، على القانون رقم 8 لسنة 2019 بتعديل المادة 11 من القانون 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، ويعاقب القانون الجديد بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات، وبغرامة لا تقل عن 2000 دينار (5300 دولار تقريباً) كل من قام بأية وسيلة بالترويج أو التمجيد أو التعظيم أو التبرير أو التحبيذ أو التشجيع، لأعمال تُشكل نشاطاً إرهابياً مُعاقباً عليه، سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها.³⁷

4- الشبكات الاجتماعية

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي في البحرين مصدراً رئيسياً للأخبار، وساحة مفتوحة للحوار الاجتماعي، ووسيلة متطورة وفعالة في تشكيل الرأي العام. وحرصت السلطات البحرينية على استغلال تلك الوسيلة واحتلال مساحة على مواقع التواصل الاجتماعي، والسيطرة على الآراء الداعية إلى الإصلاح، وتهديد وتخويف الجمهور من متابعة حسابات المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث نشرت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية تغريدة على حسابها الرسمي على موقع تويتر، يوم 30 مايو 2019، تهدد فيها المواطنين بالعقاب لمجرد قيامهم بمتابعة الحسابات التي تعتبرها "تحريضية ومثيرة للفتنة"، فضلاً عن معاقبة من يعيد نشر ما تنشره هذه الحسابات، واعتبرت الإدارة أن إغلاق تلك الحسابات "واجب وطني".

وأكد مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، يوم 1 يونيو 2019، أن إعادة بث ما تنشره حسابات النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي اعتبرها هو "تحريضية ومثيرة للفتنة"، أو تقديم الدعم والتأييد عن خلال التعليقات المؤيدة لأصحاب هذه الحسابات وما تنشره، يعرض الفرد للمساءلة القانونية، نظراً لما قد ترتبه تلك الأفعال من مسؤولية قانونية تجاه المتابعين.³⁸

ويبلغ عدد مستخدمي موقع "فيسبوك" في البحرين نحو مليون مستخدم، وتقدر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عدد مستخدمي تويتر بنحو 600 ألف مستخدم، فيما يقدر عدد مستخدمي "سناب شات" بنحو 825 ألف مستخدم ويصل عدد مستخدمي إنستجرام نحو 700 ألف مستخدم.

36 المصدر السابق

37 قانون رقم (8) لسنة 2019، نشر بموقع التشريع والرأي القانوني يوم 23 مايو 2019، آخر زيارة بتاريخ 9 نوفمبر 2019

http://www.legalaffairs.gov.bh/196887.aspx?cms=q8FmFJgiscJUAh5wTFxPQnic67hw%2Bcd53dCDU8XkwHyDqZn9xoYKj2QA8aA6TMDowGbQcbszWjaFdsihzbiJWQ%3D%3D#.XckdYq9S_IU

38 خبر بموقع وزارة الداخلية بعنوان "حرية التعبير المسئولة مكفولة مثلها مثل باقي الحريات الشخصية" تاريخ النشر 1 يونيو 2019، آخر زيارة 12 ديسمبر 2019

<https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/92432>

5- الحجب والرقابة

تحاول هيئة تنظيم الاتصالات بالتنسيق مع شركات الاتصالات العاملة في البحرين السيطرة على المحتوى الإلكتروني وكنتم الأصوات المخالفة للرأي الرسمي من خلال حجب المواقع التي تنتقد أداء الحكومة أو تشير إلى فساد في المناصب العامة.

وشهدت هذه الفترة قيام السلطات البحرينية بحجب عدة مواقع إلكترونية، منها:

كل مواقع الصحف القطرية، إضافة إلى مواقع قنوات "الجزيرة"، في مايو 2017، على خلفية تصريحات لأmir قطر بشأن العلاقات مع إيران وحماس وجماعة الإخوان.

كما حُجبت يوم 8 ديسمبر 2018، الموقع الإلكتروني لصحيفة "أوال"، بعد نحو شهر من إطلاقه، وفوجئ مستخدمو الموقع بظهور رسالة نصها: "هذا الموقع مغلق لمخالفة الأنظمة والقوانين في المملكة"، عند محاولة الولوج إلى الموقع.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

"الداخلية" تهدد المتابعين لحسابات النشطاء والحقوقيين خارج البحرين

هددت وزارة الداخلية البحرينية يوم 30 مايو 2019، المواطنين المقيمين باتخاذ إجراءات قانونية ضد كل من يتابع ما وصفتها بـ "الحسابات المسيئة للأمن الاجتماعي في البحرين"، داعية إياهم إلى إلغاء متابعتهم لتلك الحسابات. واتهمت وزارة الداخلية في بيان لها الحقوقي المقيم في ألمانيا سيد يوسف المحافظة والناشط المقيم في أستراليا حسن عبدالنبي الستري بـ "إدارة حسابات إلكترونية تهدف لتشويه سمعة البحرين"، كما اتهمت الصحفي المقيم في لندن عادل مرزوق يوم 21 مايو، بـ "بث روح الفتنة بين مكونات المجتمع البحريني"، وهددته هو وكل من يرّجّح لرسائله بالملاحقة القانونية.

حبس نبيل رجب 5 سنوات على خلفية تغريدات تنتقد الحرب في اليمن

يقضي المدافع البارز عن حقوق الإنسان، نبيل رجب، مدير مركز الخليج لحقوق الإنسان، حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات، بدعوى "الإساءة لدولة أجنبية" على خلفية تغريدات انتقد فيها الحرب التي تشنها السعودية والتحالف الموالي لها في اليمن، كما يقضي نبيل رجب حكماً آخر بالسجن لمدة سنتين على خلفية مقابلات مع وسائل الإعلام انتقد فيها الحكومة البحرينية.

يذكر أن الحقوقي نبيل رجب قد اعتقل في 13 يونيو 2016، واحتُجز رهن الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر، إلى أن نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية في مبنى القلعة، نظراً لمعاناته من مضاعفات نجمت عن جراحة أُجريت له في 5 أبريل 2017.

الحكم بسجن الناشطة نجاح أحمد يوسف 3 سنوات

استدعى مركز الخدمات الأمنية في محافظة المحرق يوم 20 أبريل 2017، الناشطة نجاح أحمد يوسف، لمرافقة ابنها البالغ من العمر 14 عاماً للتحقيق في الاحتجاج بدون تصريح، واستجوبت الأجهزة الأمنية الناشطة نجاح بعد استجواب ابنها بزعم "إدارة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي تنشر مقالات وفيديوهات تتضمن التحريض على كراهية نظام الحكم"، وذلك بسبب إدارتها صفحة على الإنترنت تنشر فيها أخبار الاحتجاجات ضد إقامة سباق "الفورمولا وان" في البحرين.

وفي 25 يونيو 2018، قضت محكمة بحرينية بسجن نجاح أحمد يوسف، 3 سنوات بزعم "الترويج لتغيير النظام عبر حسابات في وسائل التواصل الاجتماعي"، ولم تلتفت المحكمة لشكوى نجاح بأن عناصر الأمن "اعتدوا عليها جسدياً، وحاولوا أن يمزّقوا ثيابها، وقاموا بلمس أعضائها الجنسية وهددوا باغتصابها". وأيدت محكمة الاستئناف في جلسة لها يوم 29 أكتوبر 2018، قرار محكمة أول درجة.

اعتقال وتعذيب المدافعة الحقوقية ابتسام الصايغ

افتحمت قوات من جهاز أمني، منزل "ابتسام الصايغ" مسؤولة الرصد والتوثيق لدى منظمة السلام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فجر 3 يوليو 2017، بعدما نشرت تغريدة على موقع "تويتر" عن إيذاء المعتقلات في مركز احتجاز النساء بمدينة عيسى. واصطحبته قوات الأمن إلى مكان مجهول دونما قرار أو إذن قضائي. واحتجزت الصايغ في الحبس الانفرادي بسجن مدينة عيسى منذ اعتقالها وسط تقارير تفيد بأنها تعرضت للتعذيب الإساءة الجنسية، وفي يوم 18 يوليو 2017، أمرت النيابة العامة بسجن الصايغ لمدة ستة أشهر بانتظار التحقيق بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بزعم انها "تتخفى خلف العمل الحقوقي من التواصل والتعاون مع مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان وذلك لتزويدهم بمعلومات وأخبار كاذبة ومغلوطة عن الأوضاع بالبحرين للنيل من هيبتها في الخارج".

وخضعت الصايغ للاستجواب المطول واحتجزت بعيدا عن سجناء آخرين، واضريت عن الطعام في يوليو 2017، احتجاجاً على سوء معاملتها، حتى أطلق سراحها في 22 أكتوبر 2017، على ذمة القضية.

السجن سنتين للمغرد سيد الدرزي بزعم التحريض على كراهية النظام عبر موقع تويتر

اعتقلت قوات الأمن في البحرين المغرد سيد علي الدرزي، يوم 20 فبراير 2018، بدعوى التحريض على كراهية الحكومة، وإهانة الملك على خلفية نشر تغريدات على موقع تويتر. وقضت المحكمة الجنائية الصغرى الخامسة يوم 9 مايو 2018، بسجن الدرزي، سنتين بزعم "استخدام منصات التواصل الاجتماعي لنشر 200 تغريدة على مدى خمس سنوات تحرض على الكراهية ضد حكومة البحرين، وإهانة الملك والعائلة المالكة".

حكم بسجن المعارض إبراهيم شريف على خلفية تغريدة يدعم فيها تظاهرات السودان

قضت محكمة بحرينية يوم 13 مارس 2019، بسجن المعارض البحريني عضو اللجنة المركزية لجمعية وعد (جمعية العمل الوطني الديمقراطي)، إبراهيم شريف 6 أشهر ودفع 500 دينار (نحو 1325 دولار) لوقف التنفيذ، بزعم "إهانة رئيس دولة أجنبية"، وذلك على خلفية تغريدة نشرها شريف يدعم فيها التظاهرات في السودان. واستندت الدعوى إلى تغريدة نُشرت في 25 ديسمبر 2018، مرفقة بصورة للبشير، تقول: "إرحل يا زول.. قبل 30 عاما جاء عمر البشير على ظهر دبابة بزعم الانقاذ، وفي عهده تفاقمت الحروب الأهلية وحدث انفصال الجنوب وأفقر وجوع وأذل الشعب السوداني الطيب الكريم. حان وقت الحرية للسودانيين ورحيل الرئيس المستبد".

حبس ابراهيم الشيخ بتهمة بث الشائعات في زمن الحرب

أمرت النيابة العامة يوم 14 أبريل 2019، بحبس الكاتب الصحفي في جريدة أخبار الخليج، إبراهيم الشيخ، بعد أن وجهت له اتهامات بـ"بث الشائعات في زمن الحرب"، بناءً على بلاغ من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية يتهم الشيخ بـ"الإضرار بالأمن الوطني والنظام العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة"، بسبب انتقاده الطريقة الإعلامية لتغطية الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، من خلال مقال نشره على حسابه في مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "التضليل الإعلامي.. ونكباتنا العسكرية!". ثم أُفرج عنه في 18 أبريل 2019.

حبس المحامي عبدالله الهاشم بتهمة نشر أخبار كاذبة

استدعت النيابة العامة المحامي عبدالله هاشم، للتحقيق يوم 15 مايو 2019، بعد تلقيها بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، يتهم الهاشم بـ"استغلال حسابه الشخصي في نشر أخبار مكذوبة لا أساس لها من الصحة من شأنها الإضرار بالنظام العام"، وأمرت بحبسه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق، والتحفظ على هاتفه بعد أن أسندت إليه تهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالنظام العام"، على خلفية تغريدات نشرها على حسابه في موقع تويتر، وتم الإفراج عنه مساء يوم 21 مايو 2019، على ذمة القضية.

محاكمة الناشط السياسي علي جاسم بزعم سب الذات الإلهية

باشرت النيابة العامة يوم 4 أغسطس 2019، التحقيق مع الناشط السياسي وعضو التجمع الوحدوي، علي جاسم، في البلاغ المقدم ضده من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بزعم "سب الذات الإلهية" عبر حسابه الخاص على تطبيق انستجرام. وقررت النيابة حبس جاسم احتياطياً على ذمة القضية، وإحالته محبوساً إلى المحاكمة بعد أن وجهت له تهمة "التعدي علناً على الدين، والسب بما يمس الشرف والاعتبار، وإساءة استخدام وسائل الاتصال".

الإمارات : الأخ الكبير في رواية 1984

1- نظرة عامة

تشغل دولة الإمارات المركز الأول بين الدول العربية في نسبة انتشار الهاتف الثابت، وهي في المركز الثاني من حيث معدل نفاذ إنترنت النطاق العريض المتنقل، ولكن الإمارات أيضا تشغل المركز الأول في فضائح التجسس على نشطاء موقع تويتر والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية بالتعاون مع شركات دولة الاحتلال الإسرائيلي. فلم يغير تقدم البنية التحتية للاتصالات والإنترنت من رؤية السلطات الإماراتية المعادية لحرية الرأي والتعبير، وحرية الولوج إلى الإنترنت، ولم يعدل من طريقة تفكيرها التأمري. ولم تفلح شركات العلاقات العامة -رغم جهودها الكبيرة- في تحسين الوجه القبيح لسلطات القمع وانتهاك حقوق الإنسان في دولة الإمارات.

كما لم تغير الكلمات الرنانة، مثل وزارة اللا مستحيل، وعام السعادة، وعام التسامح، من طبيعة السلطة القمعية. فقد استغلت السلطات في دولة الإمارات كل الإمكانيات وأحدث التقنيات، لاختراق حسابات نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ليس في دولة الإمارات وحسب بل امتد نشاطها ليصل إلى العديد من الدول العربية أيضا.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

يقدر عدد سكان دولة الإمارات بنحو 9.6 مليون نسمة. وتمتلك الإمارات شبكة اتصالات سريعة وفعالة، تنظمها الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات. ويخدم قطاع الاتصالات في الدولة، بشكل رئيسي، كل من مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات"، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"، لتقديم خدمات الهاتف الأرضي، والمحمول، وخدمات الإنترنت، واشتراكات القنوات الفضائية، بالإضافة إلى شركة "الميسان للاتصالات عبر الأقمار الصناعية"، و"مؤسسة الاتصالات المتخصصة - نداء"، لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتخصصة، لجميع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة، وشركة "الثريا للاتصالات" لتشغيل خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الصناعية، وشركة "الياه للاتصالات الفضائية"، لتشغيل خدمات الأقمار الصناعية الثابتة.

ويبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول في الإمارات نحو 19 مليون مشترك، بنسبة انتشار تصل نحو 198% من عدد السكان. ويبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت نحو 2.3 مليون مشترك، فيما بلغ عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض نحو 3 ملايين مشترك.

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

عدلت السلطات الإماراتية قوانينها وقراراتها الوزارية بما يسمح لها بتضييق الخناق على أصحاب الرأي والضمير في البلاد، ومن أجل هذا استحدثت الحكومة الإماراتية نيابة خاصة بجرائم تقنية المعلومات. وأعلن حمد سيف الشامسي، النائب العام للدولة، يوم 13 مارس 2017، عن صدور القرار الوزاري، رقم 220 لسنة 2017، بإنشاء النيابة الاتحادية لجرائم تقنية المعلومات، ومقرها في العاصمة أبو ظبي، وحُصت تلك النيابة بالتحقيق والتصرف ومباشرة الدعوى الجزائية في جرائم استعمال شبكة الإنترنت.

في يونيو 2017، أصدر النائب العام بياناً يحذر من أن أي شخص أبدى تعاطفاً أو محاباة على نحو مكتوب أو مرئي أو لفظي، تجاه قطر، يمكن أن يعاقب بالسجن، لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات، و15 سنة، وبغرامة لا تقل عن 500 ألف درهم (نحو 136 ألف دولار). بموجب قانون العقوبات وقانون جرائم الإنترنت لعام 2012.

كما أصدر رئيس الإمارات في 13 أغسطس 2018، تعديلاً على القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012، بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ويسمح التعديل بملاحقة أصحاب الرأي والمدونين بسبب آرائهم، بزعم "المساس بالأمن العام"، كما

يمكن السلطات الأمنية من ملاحقة المتصفحين للمواقع ومن يشارك منشور أو يعيد نشر تغريدة. وحملت التعديلات عقوبات تصل إلى السجن 10 سنوات، والغرامة 4 ملايين درهم إماراتي (نحو مليون و90 ألف دولار). وتستهدف التعديلات من يدير أو يشرف أو ينشر على المواقع الإلكترونية بتهم فضفاضة مثل تعريض أمن الدولة ومصالحها للخطر، والمساس بالأمن العام.

4- الشبكات الاجتماعية

تشير الإحصائيات إلى أن 99% من المواطنين في الإمارات يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مستمر. وقد أسهم كثير من الناشطين على تلك الشبكات في كشف زيف دولة السعادة والرفاهية واللا مستحيل في الامارات. لذلك لم تتوان السلطات عن تجنيد العملاء في مواقع التواصل الاجتماعي، للكشف عن حسابات المستخدمين "المشاغبين" وملاحقتهم. كما لم تتردد تلك السلطات في الاستعانة بشركات تكنولوجيا إسرائيلية وغيرها، من أجل التجسس على المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء الانترنت.

وتشير الإحصائيات إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت ليصل إلى نحو 9.5 مليون مستخدم، بنسبة انتشار 98.5%. كما تشير الأرقام إلى زيادة عدد مستخدمي فيسبوك ليصل إلى نحو 8.8 مليون مستخدم. بينما تشير الأرقام إلى تراجع عدد مستخدمي تويتر بالمقارنة بعام 2017، ليصل إلى نحو 2.3 مليون مستخدم، بعدما كان 2.5 مليون وقد يعود ذلك لقيام إدارة تويتر بحذف مئات الآلاف من الحسابات الوهمية، التي كان الكثير منها يصدر من الامارات. وتظهر المؤشرات أن عدد مستخدمي انستجرام بلغ نحو 3.7 مليون مستخدم.

5- الحجب والرقابة

ذهبت السلطات الإمارات إلى أبعد من ملاحقة نشطاء الانترنت والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاعتقال والمحاكمات الجائرة، حيث كُشف النقاب مؤخراً عن قيام حكومة الإمارات باستخدام تطبيق المحادثات "TOTOK" كأداة تجسس على عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم السلطات بسرقة بيانات الهاتف ومعرفة موقع مستخدمي التطبيق، والتجسس على المحادثات سواء الصوتية أو المصورة، بالإضافة إلى إمكانية التحكم في كاميرا وميكروفون الهاتف. كما تم الكشف عن تدخل السلطات الإماراتية، بشكل غير مشروع، في عمل المقر الإقليمي لموقع تويتر في الإمارات.

من ناحية أخرى، منعت السلطات الإماراتية الوصول إلى بعض المواقع على شبكة الإنترنت. وحددت هيئة تنظيم الاتصالات قائمة تحتوي على 19 فئة يتم حظرها على شبكة الإنترنت في البلاد. من تلك المحظورات الإساءة إلى الدولة والإخلال بالنظام العام. وشملت تلك الفئة المحتوى الذي ينشر بقصد السخرية أو الإساءة لسمعة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو حكام الإمارات أو أولياء عهدهم أو نواب حكام الإمارات، والمحتوى الذي يدعو إلى تغيير نظام الحكم في الدولة، والمحتوى الذي يدعو إلى تنظيم مظاهرات أو مسيرات بدون ترخيص، أو أي محتوى ترى السلطات أن من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو أنه يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي للبلاد، إلى جانب المحتوى الذي يتم حجبها بأمر من السلطات القضائية أو بأمر من النيابة العامة.

وعلى سبيل المثال حجبت السلطات الإماراتية، يوم 27 يوليو 2017، موقع "أرابيان بيننس" الإلكتروني البارز المعني بشؤون المال والاقتصاد، وأوقفت نشر المجلة الخاصة به، لمدة شهر؛ بزعم نشر "أخبار كاذبة" في تقرير حول مشاريع عقارية فاشلة في دبي.

وعقب قيام السلطات الإماراتية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام 2017، حجبت الحكومة موقع قناة الجزيرة الإخبارية القطرية على شبكة الإنترنت ومعظم قنوات البث التي تمولها قطر.

وفي 11 أبريل 2019، حجبت السلطات الإماراتية تطبيق المحادثة "سكايب"، في البلاد بدعوى أن الصوت غير المرخص عبر خدمة بروتوكول الإنترنت، قد يشكل مخاطر تتمثل في القرصنة والخداع وتهديد الخصوصية.

كما نشر محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في 31 أغسطس 2019، عبر حسابه على موقع تويتر، رسالة هدد فيها المغردين من خطورة ما أطلق عليه "العيب والفوضى على مواقع التواصل الاجتماعي"، وقال بن راشد أن "سمعة دولة الإمارات ليست مشاعا لكل من يريد زيادة عدد المتابعين".

6- الملاحقة والتهديدات الأمنية

لم تتوقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبتها السلطات الإماراتية عند حدود الملاحقة البوليسية والقضائية لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي والمدافعين عن حقوق الإنسان، بل امتدت الانتهاكات لتصل إلى استمرار اعتقال النشطاء بعد قضاء فترة العقوبة فيما أطلقت عليه "مراكز المناصحة". وعلى سبيل المثال فقد استمر اعتقال الناشط أسامة النجار منذ 17 مارس 2017، حتى تم إطلاق سراحه يوم 8 أغسطس 2019، بناءً على قرار من النيابة العامة بتمديد فترة اعتقاله معتبرة أنه ما زال يشكل "تهديداً للمجتمع"، وأمرت المحكمة بنقله إلى "مركز للمناصحة" بموجب المادة 40 من القانون الاتحادي رقم 7/2014 بشأن مكافحة جرائم الإرهاب. وكانت السلطات قد ألقت القبض على أسامة النجار، في 17 مارس 2014، وحكمت عليه في 25 نوفمبر من نفس العام، بالسجن ثلاث سنوات ودفع مبلغ قدره 500 ألف درهم إماراتي (نحو 136 ألف دولار)، بزعم "نشر الأكاذيب، والانتماء إلى حركة الإصلاح، والتحريض على الكراهية ضد الدولة"، وذلك على خلفية إرساله تغريدات إلى وزير الداخلية أعرب فيها عن قلقه بشأن والده حسين النجار، الذي يعد واحداً من أعضاء مجموعة الإمارات 94، وإساءة معاملته في السجن.

محاكمة الناشط الحقوقي أحمد منصور الشحي

اقتحم رجال الشرطة الإماراتيون منزل الحقوقي أحمد منصور الشحي، في 20 مارس 2017، وقاموا بتفتيش المنزل ومصادرة الأجهزة الإلكترونية، ثم جرى اقتياد أحمد منصور إلى جهة مجهولة. ولاحقاً أعلنت نيابة الجرائم الإلكترونية والتقنية في الإمارات القبض عليه، ووجهت له تهمة نشر "معلومات مغلوبة" و"أخبار كاذبة"، من أجل "إثارة الفتنة الطائفية والكراهية"، و"نشر معلومات مغلوبة تضر بالوحدة والانسجام الوطني والإضرار بسمعة الدولة"، بسبب تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومنذ اعتقاله وحتى محاكمته وضع أحمد منصور في حبس انفرادي، ومنع من مقابلة محام من اختياره، وتعرض لسوء معاملة قبل محاكمته. وفي 29 مايو 2018، أصدرت محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي حكماً بسجنه لمدة 10 سنوات، وتغريمه مليون درهم (270 ألف دولار)، بزعم "تشويه سمعة الدولة ونشر شائعات وأكاذيب لإثارة الفتنة والكراهية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، كما أمرت بوضعه تحت المراقبة لمدة 3 سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ عقوبة السجن، ومصادرة أجهزة الاتصالات المستخدمة، ومحو العبارات التي نشرها، وإغلاق المواقع المستخدمة. ومع آخر يوم في عام 2018، قضت المحكمة الاتحادية العليا بتأييد الحكم الصادر ضد أحمد منصور.

يذكر أن أحمد منصور هو ناشط ومدون إماراتي بارز، حائز على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لسنة 2015، وأطلق حملات ضغط منذ سنة 2006 لحث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير والحقوق المدنية والسياسية. وكان أحد المبادرين لإطلاق عريضة في منتدى حوار الإمارات، يوم 3 مارس 2011، للمطالبة بالإصلاح الديمقراطي لبرلمان دولة الإمارات، وسجن هو وأربعة آخرون، في وقت لاحق بتهمة، "إهانة قيادة الإمارات في قضية UAE5"، وقضى معظم سنة 2011 بالسجن، بسبب معارضته عبر الإنترنت، حتى صدر عفو عنه في نوفمبر 2011. استهدف أحمد منصور باستمرار بسبب نشاطه الرقمي. كما تعرض للتهديد بالقتل، وتم اختراق حسابه على تويتر والبريد الإلكتروني في أكتوبر 2014.

محاكمة الأكاديمي ناصر بن غيث بسبب آرائه على مواقع التواصل الاجتماعي

أصدرت محكمة استئناف أبو ظبي الاتحادية، في 29 مارس 2017، حُكماً على الخبير الاقتصادي البارز ناصر بن غيث المري، بالسجن لمدة 10 سنوات، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، بزعم "إهانة دولة الإمارات" وذلك استناداً على آراء نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي واعتبرتها السلطات "مهينة" للإمارات.

كما اتهم بن غيث بـ "التواصل والتعاون مع أعضاء منظمة الإصلاح المحظورة"، في إشارة إلى الزيارات واللقاءات مع أعضاء "الإمارات 94"، وهي مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنتقدي الحكومة، ودعاة الإصلاح والذين حُكِّموا في عام 2013 وحُكِّم عليهم بالسجن لمدد طويلة.

وكانت قوات الأمن بملابس مدنية قد داهمت منزل الدكتور بن غيث في إمارة أبو ظبي، يوم 18 أغسطس 2015، وقامت بتفتيش منزله ومصادرة أغراضه الشخصية. واعتقل بمعزل عن العالم الخارجي حتى تم عرضه على غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي، يوم 4 أبريل 2016، ثم أعاد القاضي القضية إلى محكمة الاستئناف الاتحادية في ديسمبر 2016.

الدكتور ناصر بن غيث المري هو أكاديمي وخبير اقتصادي، وأحد أعضاء المجموعة المعروفة باسم "الإمارات 5"، وهم خمسة نشطاء يدعون إلى إصلاحات سياسية في البلاد، وسُجنوا من أبريل 2011 بتهمة "الإهانة العلنية" للمسؤولين.

حبس الصحفي الأردني تيسير النجار

قضت محكمة استئناف أبو ظبي الاتحادية، يوم 15 مارس 2017، بسجن الصحفي الأردني المقيم في الإمارات للعمل، تيسير النجار، لمدة 3 سنوات، وتغريمه 500 ألف درهم إماراتي (نحو 136 ألف دولار)، بزعم "إهانة رموز الدولة"، كما أمرت المحكمة بإغلاق حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وإبعاده عن البلاد بعد انقضاء فترة العقوبة، وفقاً للمادة 29 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2012.

وتأتي محاكمة تيسير النجار على خلفية تعليقات نشرها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، واعتبرتها السلطات مسيئة للدولة.

وفي 19 يونيو 2017، قررت المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي تثبيت الحكم بسجن النجار لمدة 3 سنوات وتغريمه 500 ألف درهم إماراتي، ورد الطعن الذي تقدم به.

أنهى تيسير النجار مدة العقوبة في 13 ديسمبر 2018، ولكنه ظل معتقلاً ولم يُفرج عنه سوى يوم 12 فبراير 2019، لعدم تمكنه من دفع الغرامة الباهظة.

وكانت الأجهزة الأمنية في الإمارات قد منعت تيسير النجار من السفر إلى عمان في 3 ديسمبر 2015، وطلبوا منه مراجعتهم يومياً دون أن يتلقى أية إجابة عن سبب منعه من السفر، وفي صباح 13 ديسمبر 2015، تم اعتقاله، دون إخطار ذويه أو السفارة الأردنية، ولم يكشف عن اعتقاله سوى في 22 يناير 2016، وظل الغموض يحيط بقضية اعتقاله حتى مارس 2016.

الأردن : الحجب هو الحل

1- نظرة عامة

تتطلع الحكومة الأردنية لاستخدام الإنترنت في عمليات التجارة الإلكترونية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف صدق البرلمان على قوانين تسهل هذه العمليات، وطورت الحكومة البنية التحتية التي تسمح بإجرائها، وحاليا تتم معظم المعاملات الحكومية في الأردن من خلال الإنترنت.

وخلال الفترة من مارس 2017، حتى سبتمبر 2019، تنوعت وسائل الاتصال والإنترنت والتجارة الإلكترونية في المملكة الأردنية بشكل كبير، كما شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث التشريعية والإدارية التي يسهل استخدام وسائل الاتصال الحديثة ودخلت إلى دواوين الحكومة.

ومع تطور وسائل الاتصالات والإنترنت وزيادة استخدامه في التجارة، شهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وأُنِيحت لهم الفرصة في التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم، وهو ما سبب الانزعاج للحكومة الأردنية ودفعها إلى محاولة فرض سيطرتها على وسائل الإعلام الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

2- التطورات في قطاع الاتصالات

تنوعت وسائل الاتصال في المملكة الأردنية بين التليفون الثابت والمتنقل ولكن من الملاحظ تراجع أعداد المشتركين في كل من خدمات الهاتف الثابت والمحمول مقارنة بعام 2017، حيث انخفض عدد مشركي التليفون المحمول من 14 مليون مستخدم إلى نحو 8.7 مليون مستخدم عام 2019، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لعدة عوامل من بينها الشروط والضوابط التي تم تشديدها على نقاط بيع خطوط الهاتف حسب تعليمات عمل نقاط بيع خطوط الهواتف المتنقلة لسنة 2017، بالإضافة إلى الضرائب التي تم فرضها على خدمات حزم البيانات ومبيعات الاشتراكات.

كما بدأت آلاف الأسر في الأردن بالاستغناء عن الهاتف الأرضي وتراجع عدد المشتركين في خدمات الهاتف الأرضي بنوعيه المنزلي والتجاري من 370 ألف مشترك إلى نحو 319 ألف مشترك، ويرجع ذلك لتطور الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في الهاتف المحمول.

ويقدم خدمات الهاتف المحمول في المملكة ثلاث شبكات رئيسية هي زين، أورانج، وأمنية، فيما تقدم خدمات الهاتف الثابت في المملكة شبكة واحدة هي شبكة أورانج الثابت.³⁹

3- البيئة القانونية لقطاع الاتصالات والإنترنت

39 تقرير في موقع جغرافيا نيوز بعنوان "الأردنيون يودعون الهاتف الأرضي مع انخفاض الاشتراكات لـ (319) الف في المنازل والمكاتب" تاريخ النشر 14 مارس 2019، و آخر زيارة 22 نوفمبر 2019

<http://www.jfranews.com.jo/more-226996-6-> (319)-الف-في-المنازل-والمكاتب-مع-انخفاض-الاشتراكات-

فشلت الحكومة الأردنية في تمرير قانون الجرائم الإلكترونية من مجلس النواب بعد تعديله، ولكنها نجحت في تمرير قانون الأمن السيبراني، حيث وافق مجلس النواب في 30 يوليو 2019، على مشروع قانون الأمن السيبراني لسنة 2019،⁴⁰ بعد رفض مقترح بتغيير اسمه إلى أمن المعلومات، أو دمج قانون الجرائم الإلكترونية.

وفي 5 أغسطس 2019، أقر مجلس الأعيان 5 مشاريع قوانين كما وردت من مجلس النواب، منها قانون الأمن السيبراني، وصدر في عدد الجريدة الرسمية يوم 16 سبتمبر.

وتضمن القانون انتهاكاً للحق في تداول المعلومات حيث استحدثت هيئة باسم المجلس الوطني للأمن السيبراني ومنح القانون هذا المجلس سلطة مطلقة في "حجب أو إلغاء أو تعطيل شبكة الاتصالات ونظام المعلومات والشبكة المعلوماتية وأجهزة الاتصالات والرسائل الإلكترونية الخاصة مع الجهات ذات العلاقة عن كل من يشتبه في ارتكابه أو اشتراكه في أي عمل يشكل حادث أمن سيبراني".

ومنح القانون تلك السلطة للمركز الوطني لمجرد "الاشتباه في ارتكاب أو الاشتراك في أي عمل يشكل حادث أمن سيبراني" بينما يجب أن يكون هذا الحق حصراً على السلطة القضائية صاحبة الاختصاص الأصيل.

من جانب آخر، سبق أن أقر البرلمان يوم 4 يوليو 2017، القانون المعدل لقانون البيانات لسنة 2017، وينظم القانون قواعد قبول وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات. واعتبر القانون أن لرسائل الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني وما شابهها من وسائل الاتصال الحديثة قوة السندات العادية في الإثبات.

4- الشبكات الاجتماعية

انخرط رواد الإنترنت في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بأعداد كبيرة بعدما وجدوا فيها مساحة كبيرة للتعبير عن أفكارهم، ومع انطلاق الأفكار الحرة والآراء الناقدة ودعوات الاحتجاج، ازدادت الحكومة الأردنية انزعاجاً، وفرضت مزيداً من القوانين والإجراءات التي تحقق لها السيطرة على تلك المواقع، ومن تلك الإجراءات تهديد الشركات العالمية بفرض ضرائب على الإعلانات، ولوح وزير الاقتصاد الرقمي مثنى الغرايبة، بالفعل يوم 24 أغسطس 2019، بأن وزارته مضطرة لفرض رسوم على إعلانات شبكات التواصل الاجتماعي وعلى صفحات فيسبوك ضمن مقتضيات اللوائح القانونية.

ويبلغ عدد سكان المملكة الأردنية في الوقت الحالي نحو 10.4 مليون نسمة، وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت حيث وصل عدد المستخدمين حالياً إلى 9 ملايين مستخدم تقريباً بمعدل انتشار وصل إلى نحو 86%، فيما بلغ عدد مستخدمي موقع فيسبوك نحو 5.5 مليون مستخدم، في حين يصل عدد مستخدمي موقع تويتر نحو 533 ألف مستخدم.

5- الحجب والرقابة

تطبق الحكومة الأردنية قيوداً إدارية مشددة على نشر المحتوى على الإنترنت، حيث تشترط تسجيل المواقع الإلكترونية الإخبارية للحصول على ترخيص بالعمل، واستمرت هيئة الإعلام بصلاحيته حجب المواقع الإلكترونية دون أمر قضائي التي تخرج عن سيطرتها، ولم تسلم من الحجب تلك المواقع التي أسسها الشباب الأردني في الخارج بهدف التخلص من القيود على حرية الإعلام في الداخل، والاستفادة من الحريات الإعلامية في الدول التي يقيمون فيها.

وعلى سبيل المثال فقد حجبت هيئة الإعلام الأردنية خلال شهر مارس 2019، نحو 45 موقعاً بعد انتهاء المهلة التي منحتها الهيئة للمسؤولين على المواقع من أجل الحصول على الترخيص أو تجديده يوم 17 فبراير 2019، استناداً لأحكام قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1988، وتعديلاته بموجب القانون رقم 32 لسنة 2012، حيث ألزمت المادة 49 من قانون

40 مشروع قانون "الأمن السيبراني لسنة 2019" نشر بموقع البرلمان الأردني يوم 19 يونيو، و آخر زيارة بتاريخ 21 أكتوبر
<http://representatives.jo/sites/default/files/Color0017.pdf>

المطبوعات الإلكترونية التي تنشر الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات بالتسجيل والترخيص، وتطبق عليها جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية.

حجب موقع "الأردنية" الإخباري

كما حجبت السلطات الأردنية موقع "الأردنية" الإخباري بعد ساعات من إطلاقه يوم الأحد 19 مارس 2019، دون إخطار أو مراسلة، بدعوى مخالفة شروط الترخيص الواردة في قانون المطبوعات والنشر؛ كونه يقدم محتوى أخبارياً يتعلق بالأردن رغم انه يصدر من خارج الأردن.

حجب موقع My.Kali المعني بشؤون المثليين والمتحولين جنسيا

قرر مدير عام هيئة الإعلام، المحامي محمد القطيشات، في 31 يوليو 2017، حجب موقع مجلة (My.Kali) بدعوى عدم التسجيل والترخيص بالبرث ومخالفة المادة 49 من قانون المطبوعات والنشر، وجاء قرار الهيئة عقب شكوى تقدمت بها النائبة في البرلمان الاردني ديمة طهبوب، ضد موقع المجلة المعنية بشؤون المثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا في الأردن.

الجدير بالذكر أن مجلة (My.Kali)، هي المجلة الأولى في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا المعنية بالاندماج الاجتماعي لمجتمع أصحاب الميول الجنسية المختلفة والمتحولين جنسيا، وتحدث بانتظام في الأردن.

وكانت المجلة قد تأسست عام 2007، على يد مجموعة من الطلبة، بهدف الاشتباك مع رهاب المثلية ورهاب المتحولين جنسيا، وتحدي الثنائيات الجنسية في المنطقة العربية.

حجب موقع صحيفة "وطن - يغرد خارج السرب"

حجبت السلطات الأردنية الأحد 19 نوفمبر 2017، الموقع الإلكتروني لصحيفة "وطن - يغرد خارج السرب" عن متابعتها في الأردن دون حكم قضائي أو إنذار بالحجب، وذلك بموجب المادة "49"، من قانون المطبوعات والنشر الأردني.

الجدير بالذكر أن موقع "وطن" بدأ نشاطه عام 1996، وفي العام التالي مباشرة قامت السلطات السعودية بحجبه، ثم حجب في دولة الإمارات 2010، ومع قرار كل من السعودية، البحرين، الإمارات، ومصر، بمقاطعة قطر قامت مصر والبحرين بحجب الموقع أيضا.

ولكن الحجب لم يقتصر على هيئة الإعلام فحسب فقد تخصصت وزارة الاتصالات في حجب التطبيقات والألعاب الإلكترونية دون الرجوع للقضاء فعلى سبيل المثال:

الاتصالات تحجب تطبيقي "جيني" و"كويبي" العاملين في مجال النقل

تعهد وزير الاتصالات، مثنى الغرايبة، يوم 19 مارس 2019، بحجب تطبيقي "جيني" و"كويبي" العاملين في مجال النقل، بعد طلب رئيس اللجنة النيابية للخدمات والنقل الذي تلقى مطالبات من أصحاب التاكسي الأصفر بحذف التطبيقين في ظل وجود واكتساح للتطبيقات الذكية على حسابهم.

حجب لعبة "ببجي"

اتخذت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات يوم 4 يوليو 2019، قراراً بحجب لعبة الهواتف المتنقلة "ببجي"، بدعوى "حماية المستفيدين من خدمات الاتصالات"، وأصدرت الهيئة تعليمات إلى شركات الاتصال بحظر اللعبة في الأردن رسمياً.

6- الملاحقة والتهديدات الامنية

لاحقت الحكومة الأردنية نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي قضائياً بهدف كتم الأصوات الناقدة وقمع الأصوات المعارضة، وشهدت هذه الفترة على سبيل المثال:

- سجن طه الدقاسمة لمدة سنة بتهمة إطالة اللسان

استدعت أحد الأجهزة الأمنية الناشط طه الدقاسمة، عدة مرات ثم فوجئ بأنه مطلوب لدى وحدة الجرائم الإلكترونية فقام بتسليم نفسه في 21 أبريل 2019، وفي محاكمة تفتقر إلى العدالة جرى التحقيق مع الدقاسمة حول آراء نشرها في حسابه على موقع "فيسبوك"، دون تمكين محاميه من الدفاع، وبعد أسبوعين فقط أصدرت محكمة صلح جزاء عمان يوم 9 مايو 2019 حكماً بسجن طه الدقاسمة لمدة سنة بتهمة إطالة اللسان، طبقاً لأحكام قانون الجرائم الإلكترونية.

- حبس رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب بسبب فيديو على "فيسبوك"

قرر مدعي عام عمان، يوم 2 سبتمبر 2019، حبس رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب، عبد الكريم الشريدة، لمدة 14 يوماً في سجن الجويده بتهمة إطالة اللسان على خلفية فيديو نشره عبر حسابه على موقع "فيسبوك"، انتقد خلاله تدخل الديوان الملكي في تعيين شيوخ العشائر، ثم وافق المدعي العام يوم 11 سبتمبر على الإفراج عن الشريدة بكفالة مالية.

- محاكمة الناشط هشام عياصرة بسبب فيديو على سناب شات

ألقت أجهزة الأمن الأردني القبض على الناشط في الحركة الطلابية هشام عياصرة، مساء الاربعاء 26 يوليو 2017 على خلفية آراء نشرها في فيديوهات نشرها على حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي "سناب شات"، حول مسؤولية القادة في الدولة الأردنية تجاه حادثة قتل فتى أردني على يد حارس الأمن الإسرائيلي بالسفارة الإسرائيلية في عمان، التي تفجرت يوم الأحد 23 يوليو بين الأردن وإسرائيل.

ومثل العياصرة الخميس أمام نيابة أمن الدولة التي وجهت له تهمة التحريض على نظام الحكم السياسي، وظل محتجزاً حتى وافقت محكمة أمن الدولة يوم الأحد 30 يوليو 2017، على الافراج عنه بكفالة.

- الحكم بحبس 5 نشطاء بقانون الجرائم الإلكترونية

قرر مدعي عام عمان يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017، احتجاز كل من إسلام العياصرة، مدير تحرير وكالة "هوا الأردن"، ليث الكردي من موقع "جفرا نيوز"، جهاد البطاينة من موقع "مباشر 24"، أحمد المغربي مدير تحرير "مهباش نيوز"، مراد داود ابو اسكندر "رصيصة نيوز"، عامر التلاوي من موقع "صخر نيوز" وأحمد الزين، بدعوى سب وقذف الأمين العام للديوان الملكي يوسف العيسوي بالاستناد إلى قانون الجرائم الإلكترونية، وذلك على خلفية قيامهم بنشر أخبار حول أملاك يوسف العيسوي المزعومة.

وبعد سماع أقوال الصحفيين والنشطاء تم الافراج تم الإفراج عنهم باستثناء أحمد المغربي الذي قرر المدعي العام توقيفه لمدة أسبوع قابلة للتمديد في سجن الجويده.